

على هامش الوساطة الأمريكية

معركة اقتسام العالم العربي وقناع المساعي الحميدة

بدأت الأحداث ، في الأسبوعين الماضيين ، تميل إلى تأكيد ما رآه صاحب النكتة المصرية حين قال أن رئيس مصر سوف يصدر قراراً بتحديد عام ١٩٧١ .. فقد تواترت أنباء المساعي المبذولة لفتح مخرج لبق من « عام الخصم » أمام القيادة المصرية . بدأ الأمر بنقاط روبرت المست التي أعلنها في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة . ثم جاءت نتيجة الزيارة التي قام بها أنور السادات لموسكو مؤكدة خط الاتحاد السوفياتي في طلب التسوية السلمية وعزوفه عن الدخول طرفاً في حق طول الحرب على ضفة القناة الغربية . بعد ذلك تسربت أنباء الوساطة الأمريكية الجديدة التي يعزّم سيسيكو مباشرتها بين مصر وإسرائيل ، وتولى نيتو ، بعد زيارته للقاهرة ، شرح الفهم المصري للحسم ، فقال ، على لسان السادات ، أن الحرب لن تستأنف بالضرورة إذا انتهى عام ١٩٧١ دون حل سلمي للمشكلة . هذا التطور يردفه القرض الذي تقدمه الدول الأوروبية لخط الائتلاف بين السويس والاسكندرية .. وهو مشروع يفترض البدء في تنفيذه توافر الأمن في منطقة الاشتغال .. ويردّفه أيضاً ما يجري الآن من انتخاب لمجلس الشعب الجديد في مصر وما يظهر في المدن المصرية من تراجيح في مظاهر الحرب المعتادة ومن استمرار في هدوء الحياة اليومية . فلا شيء يشير إلى أن الدعوة المتجددة لانشاء « لجان المواطنين من أجل الحركة » سوف تلقى هذه المرة مزيداً من العناية عما لقيته قبيل الخامس من شباط الماضي .. ووكالة « تاس » ، حين تنقل خطاب وزير الحربية المصري ، أمام الجنود ، (تنسى) المقطع الذي يتحدث عن قرب المعركة وتبرز المقطع الذي يتناول الدعم السوفياتي المستمر .. أما واشنطن فتتوّل البحث في تسليم الدفقات الباقية من طائرات « الفانتوم » إلى تل أبيب ، حتى شباط أو آذار المقبلين ، محتجّة بذلك إثارة الطرف العربي أو إحراجه ، بعدما أظهره حيل وساطتها من « حسن النية » . وهذا كله يشير إلى وجهة جديدة تسلكها الأزمة على اعتبار العام القادم . فلنعرض لاحتياطات هذه الوجهة ، بعد استجلاء مضمون عناصرها التي جرى تعداد أهمها أعلاه .

★ ★

نبدأ بالوساطة الأمريكية الجديدة .. في الرابع من تشرين الأول أعلن وزير الخارجية الأمريكي اقتراحاً للبحث في فتح قناة السويس يتضمن النقاط الآتية : أ - أن يعتبر فتح القناة خطوة أولى نحو السلام الكامل . ب - أن يتم انسحاب جزئي للقوات الإسرائيلية إلى داخل سيناء . ج - أن يتم تحديد وقف إطلاق النار على نحو يحفظ مصلحة الطرفين . د - أن يجري الاتفاق على الجهاز البشري المصري الذي لا بد من تواجده على الضفة الشرقية . هـ - أن يقوم جهاز دولي للرقابة على القناة . و - أن تكون القناة مفتوحة لسفن جميع البلدان بما فيها إسرائيل .. تلك هي النقاط الست . أما الخلاف عليها فهو يتناول الأمور التالية : أ - تريد إسرائيل أن يكون وقف إطلاق النار غير محدود بزمان ، وتريد مصر أن تحدده بعام واحد ، وتريد الولايات المتحدة أن تحدده بثمانية عشر شهراً . ب - لا يتفق الأطراف الثلاثة على مدى الانسحاب الإسرائيلي داخل سيناء . ج - لا يتفقون على

نوع القوة المصرية التي سوف تعبر القناة أو على حجمها . لكن « الطموح » المصري الرسمي لا يبدو ضخماً في هذا الصدد . فقد نقلت الأنباء أن مصر تقبل أن يكون أساس البحث اقتراحاً أمريكياً . يحدد هذه القوة المصرية بالكف وتسميته رجل ! . أما إسرائيل فتطلب أن يقتصر الجهاز المصري الذي سيمر القناة على المدنيين وأن تخفف مصر لقاء الانسحاب الإسرائيلي الجزئي ، من قواتها المربطة على الضفة الغربية (خطاب غولدا مئير أمام الكنيست في ٢٦ تشرين الأول) .

تلك هي المواقف التي سوف تواجهها وساطة سيسيكو . وهي سوف تواجه أيضاً تحفظات سوفياتية عبرت عنه وكالة تاس - للمرة الأولى - حين قالت ، في تعليق لها يوم الخميس الماضي ، أن سعي التسوية الجزئية الأمريكي يعطل مهمة يارنغ في تطبيق قرار مجلس الأمن ..

★ ★

لكن الطرف المصري يعرف أن المسمى لن يلقى بركة سوفياتية معناه ، ما دامت الولايات المتحدة هي التي ترعاه . وهو يامل ألا يتصدى الأمر نطاق التحفظ وأن يجد الاتحاد السوفياتي مكانه في المسمى متى أحرز هذا الأخير غسطة كافية من التقدم . وقد اقتصر الأمر فعلاً حتى الآن على اغفال التسوية الجزئية في البيان المشترك الصادر عن المحادثات السوفياتية المصرية وعلى تعليق تاس الأخير . ذلك أن الاتحاد السوفياتي ، هو الآخر ، صاحب مصلحة كبرى في فتح قناة السويس . وهو ، دون شك ، مضطر إلى الموازنة بين هذه المصلحة وبين الضرر الذي يلحق بنفوذه إذا اكتمل المسمى على يد الولايات المتحدة . غير أن هذه النقطة قد تكون موضع بحث بين الطرفين حين يقوم نيكسون بزيارته لموسكو ، في أواسط العام القادم .

★

في هذا السياق تتكون للامبرياليين الأمريكية والأوروبية - ولليابان أيضاً - مصالح جديدة في مصر ، موازية لمصالح الكتلة السوفياتية . فخط الائتلاف السابق الفخر سوف تبلغ كلفته ٢٨٠ مليوناً من الدولارات منها ٢٢٥ مليوناً بالنقد الأجنبي تقدم منها سبع من دول أوروبا الغربية ١٨٠ مليوناً وتقدم المملكة العربية السعودية والكويت والبنك العربي الأفريقي وشركات البترول الملايين الخمسة والأربعين الباقية . يضاف إلى هذا قرض يقدمه البنك الدولي (الذي يسيطر عليه الأمريكيون) لمصر مقداره ٢٢٧ مليوناً من الدولارات مقسطة على خمسين سنة . وقد نالت مصر هذا القرض بعد موافقتها على تسديد ديونها للولايات المتحدة (١٤٥ مليون دولار) . كذلك نالت مصر ، بعد زيارة هيوم الأخيرة للقاهرة ، قرضاً بريطانياً مقداره خمسة ملايين جنيه استرليني ، وجرى الاتفاق على دفع التمويل لبريطانيا عن أملكها المؤممة في مصر عام ١٩٥٦ . ولليابان واليونان أيضاً حصة في خط الائتلاف أياه ..

ولا يفت الاتحاد السوفياتي موقف المتفرج من هذا كله . فعدا المعونة العسكرية الضخمة ، نراه يقدم قرضاً مقداره ٣٧٦ مليوناً من الروبلات في نطاق التعاون الاقتصادي - الصناعي بينه وبين مصر . ثم أن الاستعداد جارٍ لكهربة الويف المصري . والمرحلة الأولى من المشروع تتناول ألف قرية . أخيراً يجري هذا الأسبوع

توقيع اتفاق تجاري جديد بين البلدين يرفع حجم المبادلات عما وصل إليه بموجب الاتفاق السابق (٢١٥ مليون جنيه مصري) . هذا الاقتسام الجديد لسوى الاستثمار والتجارة المصرية بين مختلف المثل في العالم ، يجعل هذه الأخيرة ، جميعاً ، تحرض اتسد الحرص على « حفظ الأمن » في منطقة الشرق الأوسط .. وهو يعيد أوروبا الغربية خاصة إلى مكان الصدارة في مسمى التسوية . ملايد هنا من التفكير بأن الدورات إذا استمر إغلاق القناة حتى عام ١٩٨٠ . هذا بينما تريخ مصر مليارات من الدولارات سنوياً (مقابل ٢٤٠ مليوناً عام ١٩٦٦) إذا عادت السفن إلى عبور الشريان المالي .. ولعل في ذلك ما يكفي لتفسير ما يقوم من علاقات طيبة مستحدثة بين مصر وبريطانيا وتفسير زيارة هيكل الأخيرة إلى ألمانيا الغربية .

★

ولو أن المصالح التي تتنازع مصر كانت موحدة ، إذن لاجتمعت هذه الكتل كلها على دفع الحكم المصري دفعا إلى التسوية السلمية .. لكنها مصالح متنافسة متناقضة ، تكون جانب هام منها بفن حالة الحرب . لذلك لا ينتظر منها أن تجد في إنهاء الحرب ما لم تصل إلى توازن ما في مصر وفي سائر أرجاء المنطقة . والتناقض بين هذه المصالح عنصر بالغ الأهمية ، في تحديد حالات الصمود وحالات الحيوية التي تجتازها الأزمة منذ أربعة أعوام وخمسة أشهر ..

★

يبقى أن الأطراف كلها متفقة على فتح القناة إذا استتبنا التحفظ السوفياتي .. فيكون على سيسيكو إذن أن يندبر أمر هذا التحفظ وأن يطوع موقف إسرائيل من مدى انسحابها ومن القوة المصرية الرمزية التي ستعبر القناة ومن مدة وقف إطلاق النار ، وأن يطوع الموقف المصري من النقاط أياها .. حينذاك تكون الكتل المالعية قد تجاوزت الخسارة اللاحقة بها من جراء إغلاق القناة .. فينتفح الأفق أمام منافسة لا تشوبها الضسارة المشتركة . وليس هذا التطويع المثلث مستحيلاً إذا وضعنا في الحسبان نوع المصالح السوفياتية ونوع مصالح البرجوازية المصرية .. تبقى العقدة الصهيونية .. وهي التي ستكون موضع العناية الأمريكية الأولى في الأشهر المقبلة . فإذا أمكن حلها تكون القشة قد قنعت وانفتحت معها مرحلة جديدة من صراع المثل على الشرق الأوسط .

★

أين تقف « الأراضي العربية المحتلة » و « حقوق شعب فلسطين » في هذه الحلبة الواسعة ؟ تقف في مقبة التصريحات العربية الرسمية وفي مؤخرة المصالح الفعلية المتحركة في مسار الحل السلمي . فإذا أعطيت الانظمة العربية المهالكة على اعتبار التسوية ، بعض ما تطالبه لحفظ ماء الوجه ، فستكون الغاية من ذلك استباق الحرائق الجماهيرية المقلبة التي تنذر بالانهيار توازن السيطرة الأجنبية الجديد في العالم العربي .. وستبقى غلبة المصالح الامبريالية على مصالح الشعوب العربية أمراً قائماً ما دامت هذه الشعوب تنقل من مجزرة إلى استفتاء إلى انتخابات إلى محاكمة .. ما دامت هذه الشعوب سجيناً القهر والعزلة عن قضية المصير ..

« الحرية »

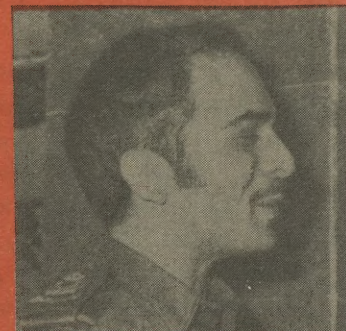
القسم الثاني من حديث نايف حواتمة
رحلة التحرر الوطني
ومسألة الصراع الطبقي

الحرية
الحرية
الحرية

بيروت ٨ - ١١ - ١٩٧١ - العدد ٥٩٢ - السنة الثامنة عشرة - العدد ٥٩٢ - ١٩٧١ - ٨ - ١١ - ١٩٧١ - BEYROUTH - No. 592 - 8 - 11 - 1971 - AL-HOURRIAH



كواليس الوساطة العربية
ومفاوضات جده المقلبة



هل يرضخ المفاوضون باسم المقاومة
لشروط النظام الأردني؟

التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان

نتائج نمو الرأسمالية التجارية والمصرفية
على التركيب الداخلي للوضع اللبناني

قوة الاضراب مستمدة من فعالية
خدمات المصالح المستقلة ومركز العمال فيها

اضراب نقابات عمال ومستخدمي المصالح المستقلة

الشهائية وتنظيم المصارف الرأسمالية

حدود الاجهزة الادارية الجديدة محاولة تنظيم القطاع المصرفي

لم يستفد حتى اليوم نتائج: فارتفع عدد الوكالات، والفروع والمحلات. اذا كانت هذه الحركة المسماة قد تركزت في بيروت، ومنطقة الجبل المحيطة ببيروت، فانها شملت عددا اوسع بكثير من السكان، اخرجتهم من مناطقهم ودفعتهم بهم الى العاصمة. كما انها فتحت اسواق الخليج العربي امام اليد العاملة اللبنانية، والمهارات اللبنانية المتواضعة العدد. لكن المفزات الشهائية عملت على ادخال انواع اوسع في حركة توسيع السوق الرأسمالية، ونقل هذه الحركة الى مناطق اخرى، كان يعزلها عنها عدم توفر الطرق والكهرباء والتعليم والقوة الشرائية الكافية والسلع.

في هذه الوجهة ينبغي فهم القرارات «الاجتماعية» التي اتخذتها الشهائية. فالضمان الاجتماعي الذي شرعت له ولم تنفذه هي، بتحويل جزءا من كلفة تجديد قوة العمل للرأسمالية اللبنانية، يعبر قوة شرائية اكبر ويوفر «أمانا» اجتماعيا هيبوا. وللمقدود بالاضافة الى قيادات نقابية خرسات السلطة الشهائية دوما على مراقبتها من قرب.

كانت عملية توسيع السوق الرأسمالية التجارية في محور الانجازات الشهائية، والتي اكسبتها طابعاً «حديثاً» و«معرياً». وهو طابع لا شك فيه شرط ان لا ننسى ان هذه العملية اقتضت على فتح مجالات ارحب لرأس المال التجاري الملحق بالسوق الاميرالية، واخرجت الرأسمالية المحلية من حدودها الضيقة. وهي في هذه العملية الزدوجة، لم تدخل اي تعديل، او «اصلاح» على وجهة هذه الرأسمالية نفسها: على مجالات توظيفها، على تكامل هذه المجالات على صلتها بالموارد المحلية، او العربية...

حدود الاجهزة الادارية الجديدة

بما ان هذه العملية تمت انطلاقاً من الدولة وادارتها، فقد كان على الدولة ان تنشر الاجهزة الجديدة التي تسمح لها بالانتراف على مشاريع جديدة. وساهم في ذلك ايدولوجية «تخطيطية» عامة، من نجاح رأسمالية الدولة الاحتكارية الأوروبية. ولما كانت الادارة التسمونية اداة سياسية بالدرجة الاولى تخضع للمعايير السياسية في انتقاء ملاكاتها وافرادها، عملت الشهائية على انشاء ادارة موازية، مستقلة عن الادارة العادية، ملحقة مباشرة بالسلطة المركزية: مجلس تخطيط المشاريع شق وتسييد طرقات جديدة. وتقسيل الكهرباء الى قرى بعيدة، او توفير اماكن استهلاك كهربائي اكبر. ونقل الماء الى مناطق ريفية عطشى وبلا زرع. وبناء عدد من المشاريع تحتق المال على رأسمالية مقابلة ومستوردة، وعلى ملترتين جدد، وعلى مكاتب هندسة. كما ان الطرقات الجديدة وسعت سوق السيارات الخاصة. واتاحت الكهرباء استهلاكاً لالات الكهربائية على انواعها، اصبح «تسبياً».

تجاه التفاوت في اتساع السوق الرأسمالية التجارية، وضيق قاعدة تجدد هذه الرأسمالية، وامتلاك الدولة لاحتياج كبير، شكلت الدولة مخرجاً فعلياً. فاحتياطها سيستطيع ان يحمل السوق الرأسمالية التجارية الى مناطق لم تكن تعرفها. فكانت المشاريع «الكبرى» اي مشاريع شق وتسييد طرقات جديدة. وتقسيل الكهرباء الى قرى بعيدة، او توفير اماكن استهلاك كهربائي اكبر. ونقل الماء الى مناطق ريفية عطشى وبلا زرع. وبناء عدد من المشاريع تحتق المال على رأسمالية مقابلة ومستوردة، وعلى ملترتين جدد، وعلى مكاتب هندسة. كما ان الطرقات الجديدة وسعت سوق السيارات الخاصة. واتاحت الكهرباء استهلاكاً لالات الكهربائية على انواعها، اصبح «تسبياً».

ولما كانت هذه السلع تستورد كلها من السوق الاميرالية، عرفت التجارة اللبنانية ازدهارا

اخذت تنوع وتتشارك، جعل من العنصر الفني في بعض المجالات ضرورة ملحة. تجاه البطء الاداري المهود، ونجاح ثانوية مقاييس الكفاءة في الادارة المسابقة، بدت «عصرية» الادارة شعاراً تقديماً «راسمالياً». لكن هذه «التقدمية» المزعومة لم تخرج عن الدائرة التي بقيت داخلها في مجال السياسة البرلمانية والرأسمالية التجارية. هنا أيضاً، اكتفت الشهائية بأن اضافت الى البناء الاداري الموجود، طبقة جديدة، بينما احتفظ البناء الاداري القديم بخصائصه، وبأساليب عمله. فالسلطة التي لم تتعرض للمؤسسة النيابية، وللماقات التي تحلها، لا تستطيع بناء ادارة جديدة، بينما هي لا تجرؤ على التصدي لادارة القيمة التي هي امتداد للمعلمات الطائفية والمحلية والعائلية.

محاولة تنظيم القطاع المصرفي

مع ازدياد وزن الرأسمالية التجارية والمصرفية، وتتشارك دورها بمصالح الفئات العربية الحاكمة والرأسمالية المالية العالمة، طرحت مسألة تنظيم هذا الدور واحتاطه بضمانات يمكنه من الاستمرار. في هذا المجال لم تلجج الادارة الشهائية الى اكثر من تجنب الحياة الاقتصادية التي يسيطر عليها رأس المال التجاري والمصرفي هزات كبيرة تنسج من فقدان حد ادنى من التنظيم. وكان أبرز مشروع يمر من هذه الوجهة هو مشروع تدخل اي تعديل، او «اصلاح» على وجهة هذه الرأسمالية نفسها: على مجالات توظيفها، على تكامل هذه المجالات على صلتها بالموارد المحلية، او العربية...

في تلك الاونة، وهو قيام صلة مباشرة بين المودعين العرب، ولا سيما كبارهم، وبين المصارف العالمة الكبيرة. مما جعل الرأسمالية اللبنانية مواجهة بمواجهة لاقبل لها بها. فهي اذا لم تستطع ضمان الاموال المودعة، وذلك باعمال مصرفية غير مغامرة او بأرصاد القطاع المصرفي كله على امس ثابتة، قفست عليها المصارف العالمة.

كان صدور قانون النقد والتسليف عام ١٩٦٤ محاولة لرأس هذه الاسس الثابتة. فهو يبرأته الدائمة للحدك المالية، لوضع السبيل والقدول للحدك المالية، ويتنخله للمحافظة على سعر مستقر للقطع الاجنبي بمنع المضاربات النقدية الكبيرة غير المأمونة، وينحده لسعر الصم، وينرضه لاحتياط دائم تودعه المصارف في صناديق مصرف لبنان... بهذه الاجراءات كلها، عمل القانون على فرض ضوابط وحدود عامة على النشاط المصرفي. ومن الواضح ان هذه الضوابط لا تهدف للتدخل في تفاصيل نشاط المصارف، فليس في القانون ما يمس من قريب او بعيد السر المصرفي. وليس في القانون ما يردع من القيام بعمليات غير مصرفية. كل ما حاوله القانون هو رسم حدود، على المصارف الا تتجاوزها كي لا تتعرض للانفجار. فبواسطة المحافظة على سعر مستقر للقطع الاجنبي، يردع مصرف لبنان المصارف التي تحاول ان تحصل على ارباح سريعة من التلاعب بطلب العملة الاجنبية وعرضها. ذلك ان هذا التلاعب غير مأمون ماليًا: فهو يخضع لمصالح المصارف المركزية في الدول الكبيرة، ولحاجات اسواق ضخمة. فاذا تورطت المصارف اللبنانية بعمليات شراء كبيرة، وقررت هذه المصارف توسيع الاصدار لمساعدة احدى العملات، بنيت المصارف اللبنانية بفخاشر تزعزع وضعها كله.

بينما عملت الادارة الشهائية على توسيع قاعدة تجدد الرأسمالية التجارية باذخار فئات اوسع في دورها وسوقها، عملت من ناحية ثانية على حياية هذه الرأسمالية، من نوع اي من مواردها المصرفية، والتحقاها بالسوق الاميرالية.

استمرار التفكك في الانتاج الداخلي - مشكلة التعليم

في هذا كله لم تتعرض الشهائية، في اي من اجراءاتها، لتكوين الرأسمالية اللبنانية الناتج عن تضخم القطاعات المتصلة بالاسواق الاميرالية، ومن خضوع القطاعات الاخرى لمعايير القطاعات الاولى. فالحسب كل تودع الاجراءات الشهائية «الاصلاحية» الى توازن داخلي ولو نسبي. بل على العكس تماماً، فالريف اللبناني نتيجة انخراط اوسع في السوق الرأسمالية، استوردت حشداً ضخماً من السلع المستوردة من مصادر العمل والتعليم واللهم. ونتج عن دخول السلع الاستهلاكية اليه، تفاوت بين الدخل، ولو ارتفع، وتزايد الحاجات الجديدة وتوهمها. ولم يتم دخول الرأسمالية على الزرارة الى تكاليف محلي، مثل انشاء صناعات متصلة بالانتاج الجديد. فالرأسمالية اللبنانية، كما هي، في تضخم بعض سماتها. كان تجدد اليد العاملة - قوة العمل - يبد اتساع الرأسمالية التجارية بحاجاتها. اتس

التي بقيت تلبثها على عائق الاستيراد، اي رأس المال التجاري. - واذا كانت الصناعة اللبنانية قد تفتخل هذه الفترة، وبعدها (بصورة اوضح) - فان نموها لم يتم على اسس مغامرة. فانتساع السوق الداخلية، وتكون برجوازية صغيرة دنيا في البلدان العربية (الكويت الاردن، السعودية، العراق، غزة) اوجدا مستهلكين من نوع جديد: فالاستيراد الاجنبي يكلفهؤلاء المستهلكين باهظاً لاقتصره غالباً على نوعية متوسطة او فاخرة. مما يشكل طلياً لا يستطيع الانتاج الاجنبي تلبثه. فقامت الرأسمالية الصناعية بانتساع السوق الاستهلاكية مع رأس المال التجاري. وقامت تنتج سلماً لا تنافس السلع المستوردة. فهي اما رخيصة جدا وبالتالي تتوجه الى مشترين لا يستطيعون شراء السلع المستوردة، واما ينشفي استهلاكها بسرعة كي لا تتلف، او انها تخصص محلي، او ان مادتها الاولى قريبة، مما يوفر تكاليف باهظة. توزعت الصناعة اللبنانية على هذه الانواع: فانست صناعات النسيج، والغذاء، والدواء، والمشروبات، والاسمنت. وعقدت اتفاقات مع صناعات اجنبية تقدم برادة الاستعمال، او الات القماش بعمليات غير مصرفية. كل ما حاوله القانون هو رسم حدود، على المصارف الا تتجاوزها كي لا تتعرض للانفجار. فبواسطة المحافظة على سعر مستقر للقطع الاجنبي، يردع مصرف لبنان المصارف التي تحاول ان تحصل على ارباح سريعة من التلاعب بطلب العملة الاجنبية وعرضها. ذلك ان هذا التلاعب غير مأمون ماليًا: فهو يخضع لمصالح المصارف المركزية في الدول الكبيرة، ولحاجات اسواق ضخمة. فاذا تورطت المصارف اللبنانية بعمليات شراء كبيرة، وقررت هذه المصارف توسيع الاصدار لمساعدة احدى العملات، بنيت المصارف اللبنانية بفخاشر تزعزع وضعها كله.

بينما عملت الادارة الشهائية على توسيع قاعدة تجدد الرأسمالية التجارية باذخار فئات اوسع في دورها وسوقها، عملت من ناحية ثانية على حياية هذه الرأسمالية، من نوع اي من مواردها المصرفية، والتحقاها بالسوق الاميرالية. - في هذا كله لم تتعرض الشهائية، في اي من اجراءاتها، لتكوين الرأسمالية اللبنانية الناتج عن تضخم القطاعات المتصلة بالاسواق الاميرالية، ومن خضوع القطاعات الاخرى لمعايير القطاعات الاولى. فالحسب كل تودع الاجراءات الشهائية «الاصلاحية» الى توازن داخلي ولو نسبي. بل على العكس تماماً، فالريف اللبناني نتيجة انخراط اوسع في السوق الرأسمالية، استوردت حشداً ضخماً من السلع المستوردة من مصادر العمل والتعليم واللهم. ونتج عن دخول السلع الاستهلاكية اليه، تفاوت بين الدخل، ولو ارتفع، وتزايد الحاجات الجديدة وتوهمها. ولم يتم دخول الرأسمالية على الزرارة الى تكاليف محلي، مثل انشاء صناعات متصلة بالانتاج الجديد. فالرأسمالية اللبنانية، كما هي، في تضخم بعض سماتها. كان تجدد اليد العاملة - قوة العمل - يبد اتساع الرأسمالية التجارية بحاجاتها. اتس

لم تحاول الشهائية (ولم تكن تستطيع اصلاً) تعديل شكل الانتاج الداخلي، بل انها ساهمت باستجابتها لحاجات الرأسمالية اللبنانية، كما هي، في تضخم بعض سماتها. كان تجدد اليد العاملة - قوة العمل - يبد اتساع الرأسمالية التجارية بحاجاتها. اتس

التعليم مثلاً مع هذا اتساع. فالتقدمات التي كان نمو السوق الداخلية يتطلبها هي تلك التي يمكنها ان تشكل ملاكات ادارة تتسع وتحاول الاضطلاع بمهام مراقبة ومهام فنية محدودة، او ان تلبى متطلبات حركة بناء ناشطة واستثمار عام في المواصلات والكهرباء والماء، وبداية استثمار صناعي، وارتفاع قدرة شرائية ومتطلبات صحية، وتعليم متزايد اتساع والشمول... حتى مطلع الخمسينات كان التعليم العالي امتيازاً يسيطر عليه الاستعمار الثقافي، ويحصر الوصول اليه بعدد ضليل من أبناء كبار الملاكين الزراعيين والبرجوازية الحينية. لكن عقب الحرب الثانية ومبع مشاركة البرجوازية الصغيرة في الادارة والانتاج التجاري، بصورة اوسع، بدأت المؤسسات التعليمية الخاصة (الاكاديمية اللبنانية) تستقبل اعداداً ضخمة من الذين تمنعهم اصولهم الطبقية من اجتياز الحواجز المرتفعة: كلمة التعليم، اللغة الاجنبية، العلاقات الاجتماعية. لكن اطار المؤسسة الخاصة، ما كان يستطيع استقبال الفرض الذي نتج عن نزوح متزايد الى الحينة. كما ان تزايد الحاجة الى موظفين ومعلمين ما كان يمكن تلبثه مع الاحتفاظ بالتعليم الجامعي الاجنبي شبكة وحيدة لاعداد التفككات المطلوبة. ثم ان الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة اخذت تشكل، في الحينة وفي الريف، جمهوراً متعاظم التاثير السياسي والانتخابي. فلم تعد السلطة، سلطة الاقطاب التقليديين، تستطيع تجاهل طروح هذه الفئات الى الزحف الذي يشكل التعليم احدى وسائله الاكيدة. فكانت الجامعة اللبنانية استجابة لهذه العوامل. لكن هذه الاستجابة لم تكن لتخرج رغم ضغط الحركة الوطنية، على علاقات النظام وتماسكها: فجامعة اللبنانية لم تتضمن، منذ تاسيسها، سوى معهد اعداد علمي المرحلة الثانوية. فهي بذلك لا تشكل مناسبة فعلية للتعليم الاجنبية، بل تقسم معها سوقاً اخذة قسي النوع. فتتخذ الكليات الاجنبية بالتعليم «التبلي»: الهندسة، الطب، الهاماية بينما تتولى الجامعة اللبنانية اعداد مدرسي المواد العامة في المدارس التكنيلية والقانونية. اي اعداد الذين يعدون بدورهم قاعدة واسعة من «المعلمين»، غير محدين الكفاءة ولا العمل. هذا الحد الفاصل بين تعليم الجامعي - حياول الاجنبية وتعليم الجامعة الوطنية، حياول الاستعمار الثقافي والسلطة اللبنانية الحفاظ عليه طويلاً: فلم تقدم السلطة على افتتاح كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الا عام ١٩٥٩، اي بعد ان ملكت الادارة اللبنانية معظم ملكاتها الاساسية، ومن الذين ينتهون الى اصول طبقية كانت تستطيع الحصول على التعليم الاجنبي.

جاء هذا التعليم في خدمة تجديد التركيب الرأسمالي السائد في لبنان. والحاجات التعليمية التي لياها اتساع عدد المدارس وانتشارها، هي الحاجات التي انتجها هذا التركيب نفسه. كان التعليم الثانوي، وما زال، اعداداً عاماء مدخلاً لكل اضمحلات الدراسة الجامعية التقليدية: من الاداب الى الهندسة والزراعة. وبنيت طبقات المتجمع اللبناني، بمجملها، على جهودا كبيرة متفاوتة ليحصل ابناءها على العلم، ويشاركوا في امتيازات التعليم - ووظائفهم. وفرضت مجالات العمل - والتعليم، والتي بدا ان اتساعها بلا حدود نوع التوجه. فاستقبلت الكليات التعليمية، وكليات الحقوق والعلوم الاقتصادية وكليات

الهندسة والطب، اعداداً ضخمة من الذين انهوا دراساتهم الثانوية. ولكن تقنين الدخول الى الكليات الاخرى في الجامعة اللبنانية، والكلية المرتفعة جدا في الجامعة الاميركية، دفعا باعداد كبيرة من الطلاب اللبنانيين للسفر ناشطة واستثمار عام في المواصلات والكهرباء والماء، وبداية استثمار صناعي، وارتفاع قدرة شرائية ومتطلبات صحية، وتعليم متزايد اتساع والشمول... حتى مطلع الخمسينات كان التعليم العالي امتيازاً يسيطر عليه الاستعمار الثقافي، ويحصر الوصول اليه بعدد ضليل من أبناء كبار الملاكين الزراعيين والبرجوازية الحينية. لكن عقب الحرب الثانية ومبع مشاركة البرجوازية الصغيرة في الادارة والانتاج التجاري، بصورة اوسع، بدأت المؤسسات التعليمية الخاصة (الاكاديمية اللبنانية) تستقبل اعداداً ضخمة من الذين تمنعهم اصولهم الطبقية من اجتياز الحواجز المرتفعة: كلمة التعليم، اللغة الاجنبية، العلاقات الاجتماعية. لكن اطار المؤسسة الخاصة، ما كان يستطيع استقبال الفرض الذي نتج عن نزوح متزايد الى الحينة. كما ان تزايد الحاجة الى موظفين ومعلمين ما كان يمكن تلبثه مع الاحتفاظ بالتعليم الجامعي الاجنبي شبكة وحيدة لاعداد التفككات المطلوبة. ثم ان الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة اخذت تشكل، في الحينة وفي الريف، جمهوراً متعاظم التاثير السياسي والانتخابي. فلم تعد السلطة، سلطة الاقطاب التقليديين، تستطيع تجاهل طروح هذه الفئات الى الزحف الذي يشكل التعليم احدى وسائله الاكيدة. فكانت الجامعة اللبنانية استجابة لهذه العوامل. لكن هذه الاستجابة لم تكن لتخرج رغم ضغط الحركة الوطنية، على علاقات النظام وتماسكها: فجامعة اللبنانية لم تتضمن، منذ تاسيسها، سوى معهد اعداد علمي المرحلة الثانوية. فهي بذلك لا تشكل مناسبة فعلية للتعليم الاجنبية، بل تقسم معها سوقاً اخذة قسي النوع. فتتخذ الكليات الاجنبية بالتعليم «التبلي»: الهندسة، الطب، الهاماية بينما تتولى الجامعة اللبنانية اعداد مدرسي المواد العامة في المدارس التكنيلية والقانونية. اي اعداد الذين يعدون بدورهم قاعدة واسعة من «المعلمين»، غير محدين الكفاءة ولا العمل. هذا الحد الفاصل بين تعليم الجامعي - حياول الاجنبية وتعليم الجامعة الوطنية، حياول الاستعمار الثقافي والسلطة اللبنانية الحفاظ عليه طويلاً: فلم تقدم السلطة على افتتاح كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية الا عام ١٩٥٩، اي بعد ان ملكت الادارة اللبنانية معظم ملكاتها الاساسية، ومن الذين ينتهون الى اصول طبقية كانت تستطيع الحصول على التعليم الاجنبي.

الشهائية والحركة الوطنية الديمقراطية

— هذه الظواهر مجتمعة من تقليص اظاهر المجلس النيابي الى السياسة العربية المتعاطفة مع الناصرية الى بوارد استقلال اداري، الى توسيع سوق الرأسمالية التجارية ومحاولات تطهيرها الجذوة... هذه الظواهر اد، الى ضرب جزء من قواعد الحركة الوطنية الديمقراطية وانحرافها..

— كانت قواعد الحركة الوطنية الديمقراطية تنتمي في معظمها، الى الفئات الدنيا من البرجوازية الصغيرة. بالاضافة الى فئات «السيوي» اللبناني. لم تكن هذه «القواعد» بالطبع، غريبة عن مجمل التطورات التي تمت

مَرْحَلَةُ التَّحَرُّرِ الْوُطَنِيِّ وَمَسْأَلَةُ الصِّرَاحِ الطَّبِيقِيِّ

منهج يمين المتأومة ترك زمك المدارة بسد الرجعية لتشن حملة أيلول

لم تتمكن حركة المقاومة من تعبئة الجماهير الأردنية لأنها أدارت ظهرها للقضايا الساحة الأردنية

تحدثت عن الخطأ العام في تعامل حركة المقاومة مع الجماهير الفلسطينية والأردنية فهل يمكن أن نقوض في هذا الموضوع بشيء من التفصيل والتحديد، خاصة على صعيد العلاقة مع الجماهير الأردنية وعلى صعيد الأشكال التنظيمية لتعبئة الجماهير المؤيدة لحركة المقاومة؟

أن مجموع الأخطاء التي وقعت في التعامل مع الجاهير الفلسطينية والإردنية الناعمة في الأصل من الخطأ الأساسي في فهم طبيعة الوضع في الأردن ، هذا الخطأ الأساسي يقول « ما لنا ما يجري في عمان » ، عاجل عن فهم قانون الترابط بين ما يجري في اسرائيل وما يجب ان يجري ضد الحكم الأرضي العميل لأن كان واضحا بما قلت في ظل اصرار الرجعية الحاكمة على تغليب التناقضات الثانوية على التناقض الرئيسي مع العدو الاسرائيلي حولته تلك الفكاك الى اناسي يصعب لزبا علينا ولا ان نمنى مجموع قواها ونتمسح الازمة الفورية في الساحة الأردنية لحل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية لصالح سلطة الثورة ، ومن هنا نيمت لك الأخطاء الأخرى ، نعد مع التعامل مع الجاهير الفلسطينية ضد اطار وطني علمي عام بطابعها عمل السلاح ضد العدو الاسرائيلي دون اي بحيل لتفويت لثورية لتسييس هذه والبنديفة وتحويلها الى بنديفة ثورية تنبع منها فعل السلطة السياسية ، وينبع منها فعلا متابعة الكفاح المسلح باقدام صلبة وبالاعتماد على الذات والجاهير . وتفترض عملية التسييس بالضرورة تركيز التفتيش الجاهيري بتناحار كل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية في عمان ، ودعم هذه العملية ببناء الجيش المسلحة والمتسوية للعلم العسكري الثوري ، وتطوير لجان التفتيش في الخيمات والمدن لتصبح اجهزة ادائية لحل كل الازمة الادارية الرجعية ، وبناء المجالس الشعبية وتطويرها لتصبح الاطارات التوعيفية المبررة لمن ارادة هذه الجاهير والغاثة بها . كل شئ في الاق الساسي للقوى البهيمنة في المقاومة والدة الزمنية القصيرة الامور امام مسار المقاومة من اجل تطوير هذه القضايا في وساط الجاهير لتقلتها وتبعد صياغتها ضمن رواءها المادية تجاوزوا ذلك قيادتها ، هي التي بقت هذه الاشكال الوطنية شبيهة وفاهرة عن قيام بدورها المطلوب ، بدأ من دور الميليشيا الذي اقتصر على عمليات الدفاع الانية والحدود التي اجتمعت الرجعية وانتاه بدور لجان التفتيش والجالس الشعبية التي انتاه دورها على حل ض الاشكال بين فصائل المقاومة من جهة ومع الجاهير من جهة أخرى . أضف الى هذا ان بين مقاومة لم يستطع ان يفهم حقيقة العلاقات مضبوطة الثابتة بين الجاهير الفلسطينية الأردنية خاندع باتجاه « السلطة الكاملة » لارات الخلق ومضاباتها الجاهيرية والتقابلية لاهية بتقوى سلطة الاتحادات الجاهيرية والمهنية فلسطينية الحقبة على ارض الساحة الأردنية افسح المجال امام نوع مواقف اقليمية في صفوف ارض الضفة الغربية . هذا او فلتنا تحاصلت لومة بطابعها الغالب مع الجاهير الشرقي الأردنية ولا يقوم على ادارة الظهور لقضايا هذه الجاهير وديمقراطيا بينما تتحمل هذه الجاهير مع كل الرمي واستغلاله الطبقي وتآمر الوطني . فادت عملية ادارة الظهور هذه الى جعل برنامج

حركة المقاومة برنامجا فلسطينيا اقليميا الى
فيم رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة
والفشل من اجل وحدة الجاهري في ظل جبهة
وطنية اردنية فلسطينية، تعبر عن نفسها في وحدة
كافة المؤسسات الجاهريية والقلمية والمغربية وفي
تأسيس اولي لصالح الجاهري في الضفة الغربية،
اي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن
طموحاتها المادية للابراريلية الفلسطينية وحسن
طموحاتها تحكم الاقلية الطبقية الاثنية (حيث
استولى مائة عائلة فقط على ٥٠٪ من الدخل
لغرض العام) . ولكن هذه المحاولات لم تنجح في
تقويض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجاهري
الاردنية، (لان هذا يتطلب تضاملا فكريا وسياسيا
ونظريا طويل النفس حتى يصبح النصح السائد
في المقاومة) ، مما ادى الى مسح دور الجاهري
الاردني ودور الحركة الوطنية الاردنية وتحويلها
الى قطاع متعاطف فقط بشعاره الوطنية والقومية
مع قضية الثورة، بينما تتعرض هذه الجاهري
بالباطلة الى الضربات الرجعية واستغلال الاقلية
الطبقية الى الضربات الانتقامية الامبريالية في المدن
والقرى . وهذا ما كان يفرض ولا زال ان تدخل
حركة المقاومة في برنامجها المهتمات الوطنية
والديمقراطية في الضفة الغربية . وبمضي اذن ان
تصبح حركة المقاومة في الساحة الاردنية جزءا لا
يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية
الموعدة لتقوم مع القوى الوطنية في الاردن بتجاوز
مهمة الثورة الوطنية الديمقراطية، والتي تعني
بالجديد اقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاذ
للزعيم، حكم وطني يحرر الاكثرية من هيمنة
واستغلال الاقلية الطبقية الاثنية مبعلة الامبريالية،
وكم يطلق الحركة الديمقراطية ولسلم الجاهري
ويضع جميع طاقات البلاد المادية والاقتصادية
والشخصية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية
ضد اسرائيل والامبريالية . هذا ما يمكن ان يحل
زمن العقلة بين الجاهري الاردني والفلسطينية
ارادة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجاهري مع
رفض الساحة الاردنية، ولكن نهج يمين المقاومة
يقتد تماما ولا زال من هذا الطريق وسلك
ريفا اقليميا ضد ذات الوقت رد لحصل
التي شرع اردني له، جذوره التاريخية مستمدة
لاصل من حالة التخلخل الثقافي، والطبيعي
الاقتصادي لجاهري شرع الاردن مع جاهري شعب
مستغل نسبيا مما يمكن السلطة الرجعية ان
تدخل وتستمر كل هذه الحالة لصالح تعميق
تعصب الاثني ومحاولة تضليل الجاهري الضفة
شرقية لتقف وتلف حولها باعتبار ان هذه السلطة
من المبرع مع جاهري الضفة الشرقية في وجهه
قائمة الفلسطينية المعبرة عن جاهري القنص
فلسطيني . ويمكن ايضا ان نثبت العديد من
ردى الامبريانية في الضفة الشرقية لصالحها
في المقاومة (الحركة الوطنية عموما) ، محاولة
تفاد طريق كيمو سايخون/ الفيلة في بناء مثل
من القرى في ارياف البنيامين، هذا بالإضافة
تكن السلطة الرجعية من استغلال ترددي
ضمان الامتدادية للربح الشرع اردني
تضاهي قواه العاملة من وهي وتخطيط نسي
رة الثورة وخاصة الجيش - باعتباره المورد
الذي لصالحه اليومية .

تعد بدأت قبل عام ١٩٤٨ ، ثم تكللت بعد ذلك حتى انما اذا قنا بأي عملية مسح اجتماعية للقرى لوجدنا ان خمسين بالمائة من ابناء الملاحين الفراء في القرى الشمالية والوسطى ملبون جنودا في صفوف الجيش وتزداد هذه نسبة اذا انتقلنا الى المناطق الجنوبية .

الوضع كله لا يعني ولا دقيقة واحدة ان جماهير الازن ملصقة بالنظام الاردني الممادي بالحكم الوطنية والطبية والديمقراطية الحقيقية. نهضت الحركة الوطنية بعد عام ١٩٤٨ على اساس القوى العاملة والفيرة والبورجوازية ووسطة والصغرة و الخن والقرى والخصطين بسطة الاطارات الشرقي اردنية دورا رائدا وقيادي حتى حزيران ١٩٦٧ وبعد حزيران ١٩٦٧ التفتت هذه الاطارات القيادية في صفوف حركة ايومة الفلسطينية . ان الخط الاساسي لا تتحمله الجماهير بل تتحمله حركة المقاومة بالاصل مجتزعت من فهم حقيقة هذه الاوضاع الاقتصادية وجنماعية والسياسية في الضفة الشرقية تبما مجتزعت من فهم الوضع الخاص للاردن بالنسبة الوطنية الفلسطينية ، وتعاملت مع هذه اوضاع وكانها اوضاع غربية عنها تبما . وفي من الحالات تعاملت تبما كما تعاملت مع جماهير البسوري او اي قطر عربي اخر . نخلص من كله الى نتيجة نقول بأنه كان من الممكن تجاوز هذه الحالة لو اتسعت حركة المقاومة فنصلها بطبيعة هذه الاوضاع في المساحة الوطنية الفلسطينية وتعاملت معها ضمن فهم الحير اليومي والتاريخي ووحدة العلاقة الشجامية الفلسطينية والاردنية على ارض امة الاردنية . ونقول ايضا انه لا زال من الممكن الان رسم سياسة حركة المقاومة تجعل منها لا يتجزأ من الحركة الوطنية في المساحة اية تبني تبما جهة موحدة تبلي متطلبات الفلسطينية في هذه المرحلة ، وبلي في ذات متطلبات الدفاع عن الضفة الشرقية وقضاياها الوطنية والديمقراطية . وبذلك نعيد تصحيح تبين ابناء الشعب الواحد ، ويكون عملا سعا اضبطا على حقيقة المشكلة وكيفية

هذه المهمة الكبيرة التي القيناها على عاتق
القائماة ، أين يأتي دور الحركة الوطنية
نفسها ؟
والأخصين جدا بدون ديباغوجية وتلاعب
، أن القسم الأكبر من الحركة الوطنية
أصبح جزءا لا يتجزأ من القاموسة .
حزب البعث وحركة القوميين العرب
الشيوعي والإطرار الوطنية البورجوازية
التحت بصنوف القاموسة الفلسطينية بمقها
وبكر وبعضها التحق متأخرا في ظل غيرة
التي جعلت العام في البلاد ، ومن هنا نقول بأن
التي حطت السلاح بتاجها العدو القوي
من انحصار القطاع الأكبر من الحركة
الإرادية ، وبانت جزءا منها ، هذا يعني
أنه ليس هناك مجال للملل المسمى
القاموسة في الساحة الأردنية وبين الحركة
الأردنية ، بل أنها تمثل عليها وموسوما
الذين فيها بيننا .

هذه المشكلة هو ان تصبح المقاومة جزءا لا يتجزأ من الجبهة الموحدة التي تضم فصائل حركة المقاومة على ارض الساحة الاردنية الفلسطينية مع القوى الوطنية السياسية المنضوية في النقابات العمالية والمهنية، والاتحادات الجغرافية الاخرى .

يلخص برنامج هذه الجبهة برنامجا مشتركيا يلبي مهمات قضية الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة .

مهمات قضية الثورة الوطنية الديمقراطية على ارض الساحة الاردنية ايضا .

الباقي عن حركة وطنية اردنية خارج هذا الاطار هو بحث فراغ فعلا واستمرار في سياسة الفصل العنصري التي تقودها القصرة النظر .

تحليلك المبكئ بطرح مسألة هامة جدا تشكل فلة خلاف كبيرة داخل المقاومة ، فانت تقول ليلا باته لا يمكن فصل الحركة الوطنية عن حركة الطبقية ، فما تفسيرك الحدد لهذه ؟

تاريخ الشعوب الخاضعة من أجل انجاز مهمات
حالة التحرر الوطني الديمقراطي يرتبط الصراع
الوطني بالصراع الطبقي وتعتبر اخر ان مرحلة
التحرر الوطني ممتددة طبقيا اذ ان انزعاج التحرر
اي هيمنة استعمارية واجبريالية يفترض
ضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة
باجبريالية ولتوضيح هذه القاعدة لنسرد ملاحظات

عام ١٩٤٨ اكتسبت حركة التحرير الوطني
سماطتي في البداية تحت طبعها معاديا
وإرهابيا ولطيفات الجمعية الفلسطينية على
سماطس نفسها . وإذا رجعت تاريخ ثورة
١٩٤٨ مثلا لوجدنا ان الثورة كانت ثورة وطنية
مضادة ضد محاولات تهويد فلسطين وبذات الوقت
الانتداب البريطاني ولكن علينا ان نلاحظ
بداياتها قيادة وقاعدة كانت بدايات طيبة
وعلى يد عز الدين القسام رجل الدين
والذي بنى مجموعة عناصر القبايلية
أوضاع طيبة بقرية ، كذلك علينا ان نلاحظ
ان جميع القوى الطيبة القبايلية الدينية
بذات البورجوازية الكبيرة الفلسطينية وقتت

س من الثورة أولا، ومرتبطة باستمرار الوضع السياسي ثانية، وتخشى أن يفسد الاستقلال الثورة على يد الانتداب إذا أخذت بالشورى إلا أن الثورة أرغمت جميع هذه القوى على التفاوض معها بعد أن شقت طريقها . وعندما انضمت الرجعية إلى داخلها ووصلت إلى قيادتها فيها قادتها ضمن رؤاها القبيحة مع المتهادنة مع الاستمرار إلى أن أوصلتها طريق مسدود إلى اى فشلها . وبقيت هذه الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين من ١٧-١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية من التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين ، وجمرة أوصلتها هذه القيادة إلى طريق مسدود . ١٩٤٨ انضحت الأمور بشكل أكثر تجسيدا إذ أعلننا أن جميع العائلات البورجوازية والمليئة الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقعها الوطنية نهائيا وأرابطت بحكم مصالحها الاقتصادية والصناعية بالنظام المذهبي ، والذي يمثل موقف الخيانة الوطنية

[illegible]

السلطات الفلسطينية، ولم ينفذ ذلك القرار. والبلديات وإبناء المصالحات البوجوزية والرجعية شغبنا عام ١٩٧٠ عندما شبرا ضابلا في الضفة الغربية بضرورة فك الارتاب . لم يقف هذا الدور المعادي للتحرف الوطني عند حدود بسط يظن للاحتلال وجاهر الشعب ، والذي سول للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد أبناء البلاد الفلسطينيين الرجبين بل اخذت طعرات مزايادة من هذه الطبقة عندما رات ان احتلالا قد يطول في الاراضي المحتلة ، اخذت نجه نحو تنفيذ مخططات اسرائيل والاميرالية في نة الضفة الفلسطينية شعبا وارضا وصبرا وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال ، سهيلا لاعلان دولة فلسطينية وكانت اخر ممارسات هذه القوى "الطبيعية" كتمارس رؤساء البلديات بناء على نداء من حدي كنعان صدر في جريدة القدس) في بلدية بيت ساحور في ١٨ و ١٩٧١ حيث خرجوا بنداء لاجراء انتخاباتبلدية تأخذ الصفة تمثيلية التشريعية لشمعية في الضفة الغربية ودعوا الى تشكيل برلمان من مضمو يهدف لاعلان الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال . وكان من المقرض ان يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لقرار هذه الخطوات في الاسبوع الذي يلي تحت رعاية الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل ان هذا الاجتماع لم يتم تحتضنوا وتهددت العمل الانفرادي نذهب الجعبري في نفس الوقت الى تل ابيب لاجتمع مع دايان وليناشد جامعة تل ابيب بأن تقتل أبناء الضفة الغربية في معادها حتى لا يتوقع أبناء الضفة النوسة على حمايات الدول العربة .

وردنا هذه البحة إلى مريمية عن التناقضات
طبقية في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم
بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطني
المستعد تاريخيا لشئ نضال جازم لتحرير الأرض،
التي كانت الساحة الحرة للثورة.

دوما للساومة و احناء الرأس للاحتلال . هذا التناقض الذي يبرز بحدّة في مرحلة التحرر الوطني، يوضّح طبيعة التناقض الطبقي فيها . بالطبع فان هذه مسألة ليست متوقّفة على تسنننا وحده . فبعد دراسة الجارية تحتلّ الحزب الوطني نظاظر ان الطبقات الرجعية تتبنّى القضية الوطنية لئلا في البداية تم تدبا بالساومة عليها¹ فتقتفي في مواقع الخيانة : تجربة الكومنتانغ في الصين، التي انتهت الى مواقع الارتباط بالامبريالية . فبعدما لحقت التحرر الوطني في البلاد . تجربة الكومبرادورية والبيروقراطية المتبرجة مؤقّتا مع تكونها مايجون المرتبطة بالامبريالية ضد لوجحات شعب فيتنام . تجربة الجزائر حيث اخذت لاقائية الطبقة الاقطاعية والبيروقراطية الكبيرة لجزائرية مؤقّتا مرتبطا بالاستعمار الفرنسي ومخاددا قضية الثورة الوطنية . ان هذه التجارب تسنننا لتمام ظاهرة واضحة هي ارتباط النضال من اجل التحرر الوطني ضد الاستعمار والامبريالية والنضال الطبقي ضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار او المجاندة له والساومة معه على منساب متابعة انجاز عملية التحرر الوطني .

واقف كل طبقة من الطبقات من قضايا التحرر الوطني ، وفي كل مرحلة من مراحل التحرر الوطني ، على اذن ان قضية التحرر لا تتم دفعة واحدة بل على مراحل) من مصالح هذه الطبقات الاصل ، مصالحها المادية والسياسية والاجتماعية حيث تحت الطبقات الاقطاعية والكمبرادورية البرجوازية العسكرية المتجرعة باستمرار الى الاستعمار والامبريالية ، ضد شعوبها وضد حركات التحرر الوطني في بلدانها ، وتصل دور الدركي في فتح حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية ودور الدركي ايضا في حماية المصالح الامبريالية في بلدانها ، وهذا لا يعني انه ليس هناك استثناءات فردية من الطبقة الاقطاعية والبرجوازية ، يمكن ان تكتسب ثقافة ثورية ، تتخذ موقفا وطنيا جديرا ، الا انها تبقى استثناءات فردية ، كما هي الحال مثلا بالنسبة لى قادة حركة التحرر الوطني في لاس كومباس .

لكن ما يجب ان نركز عليه بوضوح ان المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة الصراع القومي والقوى المحلية المرتبطة به او المتعلقة به بل هي مسألة الصراع الطبقي في سياق الحرية الاجتماعية. فكل من يحكم مصالحه الانانية التي تضمها فوق المصلحة الوطنية، وليس (كما يقال دائما) ان هناك من يريد ان يتزايد اجتماعيا في مرحلة التحرر الوطني هناك من لا يريد ، لان طرجا كهذا اطرح غيبي نعماني عن جميع وقائع التاريخ او طرح مغتاب عن سبق اصرار ، ان المسألة الاولى لمعائيب عليها انفتحت ، ان المسألة الاولى المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني: من هي الطبقات التي تقاتل ؟ فكل من يبيع عبليته التحرر الوطني وانجاز هبات الثورة الديمقراطية ، و هو في هبات الطبقات الحيلة التي تقف ضد حركة التحرر الوطني، ومع اعداء الثورة الوطنية يحكم مصالحها الوطنية . حيث توضح لنا تجارب التاريخ المعاصر ان الطبقات الانظمة او الكمادة، تدفع من اعداء

ما نتخلى عن مواقفنا الوطنية للغة وتدخل
بمصر الماسومة مع الثورة المفداة ، وتبيع حركة
للجامير الوطنية ، في اول الطريق ، وفي احسن
الالات في منتصف الطريق ، لصالح تحالف جديد
مع الامبريالية ، ضد شعوبها ، ضد حل معضلات
ورثها الوطنية بينما الوطنية الوطنية : العمال
.. الفلاحون الاجراء والفقراء .. البورجوازية
.. لصغيرة .. قطاع من البورجوازية المتوسطة
.. هذه طبقات لها مصلحة في الثورة الوطنية
.. انجاز، مهماتها ، وتبرز الطبقة العاملة متخلفة
مع الفلاحين الفقراء كحلب الطبقات المتألمة من
جل الانتاج الشامل للحرر الوطني الديمقراطي
.. ان قطاعات من البورجوازية المتوسطة والصغيرة
تتأثر النضال الوطني الطويل النفس ، ويتضح
منها بالمعسكر المضاد للثورة الوطنية ، والبعض
لاخر يحدد نفسه بانتظار نتائج الصراع ، بينما
تحمي القطاع الاثني بقضية الثورة وربط مصره
بمصر الاكثريية الساحقة من حركة الشعب العالمية
للخلاص في النهاية ، ان هذه الطبقات لها
مصلحة كاملة في التحرر الوطني ، وفي لن تضر
بشئ من نضالها ، بل تضر قيودها فقط بالطبقات
والعمالقة والفقرة ذاتها ومسلحة بفكر
ري دالم .

المسألة الثالثة المطروحة في هذا السياق هي مسألة القيادة، التي تحولت مؤقّتا مركزيا في مجموع عملية الوطنية والثورة، وعندما نعدّد طبقة النسي تعود العملية الوطنية، وعندما أول بان قيادة العملية الوطنية لمطاة على اتق الطبقات العاملة والفكرة، فذلك لان مصالح هذه الطبقات وفكرها هو الذي يملكه ان يقود الثورة الوطنية الى نهايتها الظاهرة دون مساومات سياسية واستراتيجية وهو الذي يستطيع نسي مرحلة من المراحل ان يبين النسيمة الوطنية صلبة ويترجمها لخطوات عمل تنكيسية ثورية لية، الفاضل وجهاءية وتنكيسية، مطورا الى اشكال النسيال طبقاتية كل مرحلة من ارجل بحيث تصبح قميص الثورة واقعة على دام صلبة وقادرة فعلا على متابعة نضالها الطويل مد بها جانب من مفصلات داخلية في صفوفها، من مفصلات ناجية من هجمات القوى المعادية الى من الظروف المؤسسية.

لمسألة الثالثة ... ان النهج الفكري والسياسي
حركة التحرر الوطني مسألة حاسمة في تاريخ
عصر مجمل الثورة الوطنية في كل مرحلة حيث
ثورة بدون نظرية لثورة . فالنهج الفكري
السياسي الثوري يسلح الثورة والشعب
من أجل انتاجه وتبتيك واضمح ، ويقود ضلي الثورة
ويؤيد على الشعب ضمن تطبيق النظرية
التي تدبر على الخصائص المميزة لحركة التحرر
وطني في هذا البلد او ذاك . بينما النهج الفكري
وطني البيئي تأسر من استيعاب قوانين
تحرر الوطني في كل مرحلة ، ولذا يقود الثورة
في الخطب والتردد والضباب والنتيجة يضمها في
يق مسدود وتحت رجة الظروف الموضوعية
خطية مع التنازل المستمر في حجم الفعل الذاتي
والواقع الموضوعي . (دع الظروف الذاتية
راهن دليل بارز على هذا) .

ثالثا ان الحديث عن المهمات الراهنة لحركة
قائمة الفلسطينية ، وطريقا ... ان نبدأ بالردن .

كيف ترون طبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام في
وضعها الراهن ؟

شأ بعد أيلول ١٩٧٠ وضع جديد على مصيبت العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية وبين النظام الرجعي في عمان ، إذ حسم هذا النظام في الحوار الداخلي الذي دار في صفوف المقاومة والجباير قبل أيلول رفضاً باصرار لدوي كامل أي نمط من التعاضل مع حركة المقاومة الفلسطينية. وقد يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة تحديد أهدافها ووضوحها واضع من العلاقة مع النظام الأردني، لا أن علينا أيضاً أن ننظر الى طبيعة العلاقة الحكم الرجعي في الأردن على ضوء مجموعة التطورات التي جرت في المنطقة العربية بعد أيلول واحتلالات التسوية السياسية حتى نستطيع أن نحدد بالضبط طبيعة المهبات الراهنة المرحولة على جدول أعمال حركة المقاومة الفلسطينية تجاه الأردن وتجاه مجموعة من القضايا الأخرى حيث لم يعد ممكناً بعد أيلول أن نكتفي حركة المقاومة بمجموعة من الشعارات العامة ، فهذه الشعارات «تسار» متابعة الكناش المسلح على في التحرير «الشمال» ، «حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد» ، «رفض جميع مشاريع التسوية السياسية على حساب حقوق فلسطين» ، من هنا نقول بوضوح لم يعد كافيًا اعتماد الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى ، بل بات ملحوظاً على المقاومة أن تحدد الحلقات الوسيطة في نهالها الاستراتيجية حتى تتكبد من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار البعيد المدى . هذه الحلقات الوسيطة هي التي تصلح عليها بالمهمات الراهنة لحرقة المقاومة وتحديدًا علينا أن نجيب بوضوح بعد أيلول ١٩٧٠ ، على كل التطورات التي جرت في المنطقة العربية وكيف يمكن فعلًا في ظل كل هذه الظروف متابعة الكناش المسلح لفلسطين بحرب تحرير وعلنية طويلة الأمد لحرقة كافة مشاريع التسوية على حساب القضية الفلسطينية ومتابعة النضال على تحرير كافة أراضي الوطن . هذه العملية الاستراتيجية تتطلب تحديد الحلقات الوسيطة التي يمكن أن تجعل من عملية جديدة وممكنة ، وعلى رأس هذه الحلقات الوسيطة مشكلة وضع المقاومة الرهن . فقد أصبحت المقاومة خارج حدود الأردن ، معرضة لمعاملات التضييق أيضا وباتت قدرتها على رفض الضغوط ، على متابعة الكناش المسلح ، على النضال الطويل المدى من أجل ترجمة مواقف شعبنا الاستراتيجية بالمرحوة بكل مهمات راحته تمثل الحلقات الوسيطة . وبعد أيلول برز على المسلح وضع جديد تمثل بحكم ديكتاتوري يوجه كل قواه ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية مصادراً جميع الحريات المبرمومة في البلاد ، ومقتلاً النشأة الأردنية في وجه المقاومة الفلسطينية . نشأ أيضاً وضع قائم على التعصب الاقليمي الرجعي ضد شعب فلسطين وحركته الوطنية والقرى الوطنية في الساحبة الأردنية . بتحديد ، يقابل هذا الوضع كله رد فعل عنوي في صفوف الجباير شعبنا كحركة منظمة انفصالية للتحلل من ذابح الرجعية وقمعها البورزية . ان باهر تغير من خلال هذه النزعة الانفصالية من

المهمة المركزية الراهنة للمقاومة: تحويل الأردن إلى فتاعة وطنية نامية للشورى

الوساطة العربية ستعود إلى مزيد من الانقسام في صفوف المقاومة

ومزيد من التراجع أمام الرجعية الأردنية والعربية

الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردنا من أية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة تمجيد الحركة الوطنية حتى ان معظم اطرائها كانت في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وهذه عوامل اساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال اضعف بكثير من قطاع غزة حيث دريت الادارة الحربية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين ايدي الجماهير ما يزيد عن (٢٠) ألف قطعة سلاح بالإضافة الى الكثير من الأسلحة الخفيفة (بنادق ، قنابل ، متجرات) بقيت في سنياء وشككت مصدرنا ذاتها في متناول أبناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سنياء ...

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم الرجعي في عمان على تبعية نضال أبناء الضفة الغربية ضمن اسلوبيين رئيسيين الاول : انتهاز سياسة التطويق والايادة للمقاومة والمليشيا على أرض الضفة الشرقية . والثاني : اعتماد سياسة الجسور الاقتصادية المتروكة بين الضفتين التي شكلت ميدانا سبيحا لاتعاض الصالح الاقتصادية للبورجوازية الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية ، الصناعية) ومصدرا لتحويل اسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية (الحديد ، الاسمنت) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات اسرائيل حسب اعتراف القادة الاسرائيليين انفسهم . كما تبامت سياسة اغراق جيوب الأجهزة البورجوازية بالفلقن الذهبية حيث ذهب اموال الصمود الى هذه الطبقة والاجنزة الادارية التي لميت معا دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية ، ودور انحصار انتفاضات أبناء الضفة الغربية ...

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعامة وبكافة الاساليب على تدمير الضفة الغربية ويات واضحا ان هذا التدمير يتطلب اولا وبالاساس حل « مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية » .

ومع كل هذه الصعوبات فان مواصلة النضال من اجل متابعة الكفاح المسلح بالاراضي المحتلة وتنوير الضفة الغربية هي من المهمات التي لا يمكن تجاهلها في هذه المرحلة . كما ان نتائج ايلول تفرس على المقاومة ومنذ ايلول ان تقدم لشعبنا في الضفة الغربية الطلوع الوطنية بدلا من الحلول الرجعية الفلسطينية بملاركة اسرائيل والداعية الى « الحكم الذاتي في ظل الاحتلال » نهيدا لاتخاذ اجراءات الدولية الفلسطينية التي تركز تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجود الاسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني ، وبدلا من الحلول الرجعية لحكام « حكم ذاتي في ظل العرش الهاشمي .. الخ » .

وتجد الرجعية والبورجوازية الفلسطينية المناسخ مناسبة لانقاذ بختنا الوطنية حثى النهاية مستغلة مذابح الرجعية في عمان ورد الفعل العنوي الانتقامي في صفوف شعبنا ونحو « اي حل يربعه من المذابح اليومية مع حكم عمان » .

ان هذه الحالة الناشئة عن ايلول وما تلاه تفرس علينا كهيئة راحة التخلل من الان لتتورب الضفة الغربية خاصة للوقوف بوجه الحلول الرجعية والحياة في أي مصدر جات ، والانتقال بالوعي الشعبي والوقت السياسي الى مرحلة وطنية ثورية ترفض بالعلم المسلح والجماهيري الحلول الرجعية الفلسطينية والحلول الرجعية الأردنية لا لاتنصل ، لا لحكم الملك حسين ، ثم لعودة الضفتين على اسس وطنية وديمقراطية . وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكافي في ذهن ووعي جماهير الضفتين

لمحوها العنوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخا واسما للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجاهرية لاجلولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتلالات الدولية الفلسطينية ، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية والبيئية في التصويات السياسية . هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهمتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند على ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الأردنية ضمن اطار جبهة وطنية أردنية فلسطينية موحدة من اجل حل هذا التناقض الاساسي ، وبهذا يمكن ان تقدم خلا وطنيا في مقابل الحل اللاطاني القائم على التعميم الاقليمي في الضفة الشرقية وحلا وطنيا في مقابل الحل اللاطاني ذي الطبيعة الفلسطينية الانتصالية الناشئة كرد فعل على هجمات الرجعية وتفتيتها للتعب الاقليمي . وفي تقديرنا انه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضا على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحا امام التيارات الانهزامية والمساوية في صفوف القيادات البيئية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والغربية معا .

ان المقاومة بحلولها لهذه الحلقة الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية كما تنفذ « لادنا » برضى التصويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية ، من تصليب التيارات والشيوخة المبكرة الذي يقرب بها من لادات مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة . هذا على صعيد الضفة الشرقية لئلا الان كما ورد في بداية السؤال . اما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الاخرى ، فان في مقدمتها تقف المسائل التالية : اولا - متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني) الاسرائيلي كهيئة راحة وتاريخية ، فهي مهمة تبقى قائمة باستمرار على الذي القريب والبعيد تعبيرا عن اراد شعبنا في تحرير ترابه الوطني وعن طمة الشروع والعدل في حل المسال وكن الكفاح المسلح والجماهيري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ونحن نعلم جيدا ان على المقاومة ابقاء الاراضي المحتلة سالفة تحت اقدام العدو ، لا نترك له مجالا لاستقرار وتنفيذ مشاريعه التوسعية او مشاريع تجزئة القضية الفلسطينية .

« كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال او مشاريع اخراج اللاجئين من مخيمات قطاع غزة كخطوة في طريق الاسكان والتوطين مما يبعد لمشاريع التوسع الصهيوني في القطاع بالإضافة الى محاولة تقنين المقاومة المسلحة الجاهرية في المخيمات بالاحتلال ... الخ من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني » . كما ان على المقاومة الاستمرار في توجيه ضرباتها المسلحة للعدو على الطريق الطويل لزيادة اكبر حجم ممكن من قواه الحية (البشرية خاصة) وتعرضه لتزيف دائم جادي ومعنوي وبعمرة تواء على امتداد الاراضي المحتلة .

ثانيا - متابعة النضال لتتورب الضفة الغربية بشكل خاص رغم ان هذه العملية مرتبطة والى حد كبير كبير بحل الحلقة الرئيسية الراهنة في القطاع بالإضافة « مشكلة الوضع بالضفة الشرقية » . لان هذا

للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولقلل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الأردنية وكل مخططات الصهيونية والايديالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية . وعندما تكون الجماهير مسلحة بالوقت الوطني الودي ستقتال « وامام جميع الاحتمالات ، لمنع مصيرها بعيدا عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها « قدر » لا مفر منه .

ثالثا - تطوير الوضع الشوري في قطاع غزة والانتقال به الى مرحلة ارض ، واعطى مثلا سرهما على هذا ان تنظيم اوسع للجماهير - وخاصة العمالية - في صفوف المقاومة ينقل الصراع الى داخل مؤسسات العدو في داخل اسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب (وهذه مشكلة ايضا بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريبا في اسرائيل) بينما من قطاع غزة حدود ه الاث عائل) ، وبهذا تخلق المسألة على رأس اسرائيل بدلا من تعرض العمال العرب الى القتل العربية لنمهم من العمل باسرائيل (أمثلة فينتام - الجزائر - المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية - وقبرص) .

رابعا - تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها ، وهذه مهمة راحة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها ، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تحريك وحدة فصائل المقاومة من الداخل وفضيولات عربية متعددة ، وهذا اخطر ما تتعرض له حركة المقاومة اذ ينتقل الصراع من صراع مع اسرائيل والرجعية والايديالية الى صراع داخل صفوف المقاومة - وهذا ما تشهده سنن القوى المضادة للثورة - حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع اعداء الثورة من الاطباق عليها وتصفيها .

ان تطوير التحالفات ، وميها كان تعدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة ، مهمة راحة تقع على عاتق الجميع . ومن هنا فقد تقبعت الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس (ايلول ١٩٦٦) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير وطنية موحدة » كما تقبعت الى المجلس الوطني التاسع (تموز ١٩٧١) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير شعبنا موحدة » . يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية (الغاء الامتيازات الطبقية والمادية والعنوية ، جالس خوذ للرقابة والتقرير ، حرية الانتخاب السياسي ، حرية التثقيف السياسي) وهذا ما يفرس وجوده في قوات اية ثورة وطنية .

ان السير على طريق انتاج هذه المهمات حقا هو الكليل بتحويل « لادات » المقاومة برفض اية تصوية على حساب حقوق شعبنا التاريخية القومية ، والطموح المشروع لتابعة الكفاح المسلح وتطويره الى حرب شعبية وطنية ... الى قضاي محلية وواقعية . وهذا يقع على عاتق جميع الثوريين في المقاومة مهما كانت اهتماماتهم التنظيمية الراهنة . فالانتماء بقضية الثورة وقيادتها نحو ثورة مظفرة مهما كانت النوات المسيرة حادة تتقدم ببراهيل على الالتزام التنظيمي لهذا الفصل او ذاك .

اذن على ضوء هذا الفهم ما هو موقفكم من الاتفاقيات الموقعة مع النظام الأردني ونفني اتفاقيات القاهرة بالدرجة الأولى وما راكم بالوساطات التي جرى حولها لفظ كثير قبل ان تم ؟ ولكن واضح مع شعبنا ، لو كان الحكم الرجعي في الاردن جادا بتبني هذه الاتفاقيات لتنفذ منذ ان ومعها في ايلول ١٩٧٠ . ولكن الواضح ان الرجعية تابعت حيلاتها لتطويق وابادة المقاومة وانها كانت اشكال التواجد الشرعي لها اداريا وسياسيا وتاليا ، واندمنت على طريق نزاع السلاح من يد

نشر حديث

نايف حواتمة

في مجلة شؤون فلسطينية

العدد الخامس

تشرين الثاني ١٩٧١

« الحقبة في العدد القادم »



ديمقراطية بورقيسية .. في مواجهة التمررد

ينقلب دائما مع المرشح للانتصار ضده . يتقدم المقلدون المصدق (رئيس الجمعية الوطنية) ورشيد ادريس (مندوب تونس لدى الامم المتحدة) . وكان الاثنان محسوبين على النورية والمحافظين الى درجة ان بورقيسية قد رشحهم في من رشح لضوية الكتب السياسية . ولكن سبحان الذي تغير ولا يتغير ! وانتخاب الكتب السياسي كان عملية غريبة من نوعها فعلا ، فالجيب يرشح ٢٠ شخصا وعلى اللجنة المركزية ان تنتخب من بينهم ١٦ . فالاختيار كان نرى واسع جدا ، وهو تعيين مفهوم الديمقراطية في تونس !!

والازمة تظهر هزلة الادعاءات الديمقراطية للزمرة البورقيسية والمحيطين المحليين لها . فالجهد الاكبر زائل كسل البناء الجبيل للديمقراطية عندما « انزعج » منها ! والدرس الابغ هو بدون شك مقدار الاحترام الذي يمكنه بورقيسية لحزبه ومقرانه . وهو على كسل حال ادري الناس بان ديمقراطية تونس كلها مهزلة ، وقد اندعش عندما راما تحول الى قصة جدي .

والليبراليون تصرفوا ايضا بشكل لم يكن نوعيا ، وارتضوا قطع الجسور مع الجيب ، ولجأوا الى الاستقالة الجماعية من الوزارة . كيف نفسر تصرفهم هذا ؟ الجواب واضح ، انهم يتوقعون غياب بورقيسية في القريب العاجل ، والظهور بوب المارض العنيف لحكمه اقرب طريق للوصول الى الحكم بعده ، والحصول مكان النورية . ومناورتهم هذه تخلص تقنيا يستطيع اجتذاب تيار شعبي مؤيد لهم وتفتيت الحركة الشعبية بخلاف الارواح حول موقفهم العملي في النظام . وهناك طرف اخر لم يسمع صوته طوال الازمة مع انه في النهاية ، بالان من الجيب ،

الواقع ان بورقيسية تصرف بشكل عصبي . تصرف كرجل يرى في اخر حياته ان كل ما بناه انهار ، وان اربعين سنة من التاريخ لم تجنيه عار هزيمة امام حزبه ، حزبه الذي بناه ليكون كابوسا ابديا على شعب تونس . فاخذ يضرب بينا وشمالا ، ولم يوفر احدا ، حتى رفاقته القدماء . وهو لم يفهم ما حدث . ولم يفهم كيف يمكن ان لا يطاع وان يكسر السحر الذي يحيى « نصف الاله » . فنصرف بعجلة وصنع من تكنوقراطي لم يخرج يوما من مكاتب الحزب ولم يفهم السياسة يوما الا صراعات اجنحة ، وهجاء لمصالح مالية ، صنع منه زعيما شعبيا يمكن ان يطبع في يوم من الايام الى خلفه . فوضع المستيري في الاتمة الجبرية واهلته امام محكمة حزبية تضمه في مصاف الرئيس نفسه وتخلق في تونس قلبا اخر غير بورقيسية ، ويستطيع ان يطرح نفسه كيدل . كان في تونس زعيم واولاد يشاغبون عليه فاصبح هناك زعيم توجه اليه النهم واخر يطرح نفسه علنا على انه الخليفة .

والمستقبل غير مضمون بالنسبة للنورية ، وافضل دليل على ذلك انقلاب من كان



جبهة المعارضة الوطنية التونسية

وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية لهزيمة دعاة الفتنة الاقليمية في تونس

التي تعارض بصورة جذرية مع مصالح الجماهير . انهم يحاولون اشغال الشعب التونسي في صراع اقليمي عقيم ، يبدد طاقاته وجهوده .

ان حكم تونس الانصاليين ، لم يتكفوا بتخريب الوحدة العربية واثارة الفرقة في الصف العربي ومحاولة تصفية المقاومة الفلسطينية وانما يحاولون تطبيق خبراتهم في هذا الصدد على الوضع الداخلي في تونس .

لكل هذا .. تصبح المهمة العاجلة والمهمة لكل الشرفاء والمخلصين هي تدمير وحيدة كافة القوى الوطنية والتقدمية ، وحيدة حقيقية تضم كل ابناء تونس وحيدة تحقق التنمية المتساوية والمتوازنة لكل انحاء البلاد ، وتضمن لجميع ابناءها تسطا متساويا من ثرواتها وامكانياتها .

المعارضة الوطنية التونسية . ابراهيم طوبال

ان الهدف الاساسي لدعاة الفتنة والحزب الاقليمي ، هو اولا واخيرا الوصول الى مواقع السلطة والقيادة لا حبا في خدمة هذا الشعب التونسي عن المهمة العاجلة والمهمة للطبقة الثانية والضيقة للسادة حكام البلاد . والمعارضة الوطنية التونسية تنبه الشعب التونسي وتدموه الى مزيد من البظنة والخذل ضد اقرار وابعث الادوار الانسانية التي ارتكبت لتصفية جيش التحرير التونسي والمناضلين الشرفاء الذين بذلوا كل غال ورخيص لتحقيق حركة واستقلال تونس .

.. ان سكان الساحل والمعاصرة على حد سواء ، بل وسكان تونس جعما لن يتركوا الزاوية تهر ، ولن ينحوا بوعيم الطبقي الوطني الفرصة لدعاة الانقسام والجزنة لتحقيق مخططاتهم الدنيء لافراق البلاد في حمام من الدم والمار تحقيقا لشهوات القلة الحاكمة في السيطرة والحكم والاثراء على حساب الجماهير . ان حكم تونس يرهنون اليوم على انهم تجار شعارات ومزايدات . انهم لا يتورعون عن اهدار احدى المقدسات دفعا من مصالحهم ،

ان مؤامرة جديدة تحيكها الطبقة الحاكمة ، بتخطيط وتعاون وثيقين مع الايديولوجية الاميركية والاستعمار الجديد ، تستهدف تحويل جهود الشعب التونسي عن المهمة العاجلة والمهمة للاطاحة بالنظام الذي ساهم كل صنف الخسف والهوان ، وفرض عليه العوز والحاجة ، لتكتسب الثروات في ايدي قلة استباحات لنفسها كافة العزومات ، بما في ذلك تسليم زمام البلاد للاجنبي يعصر عرق وجهد عمالها وغلاحيها لصلحته ومصالحه خدبه واعوانه من الحاكبين ، للقتال من اجل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي .

ان افعال وتصميم التناقضات والمواجهة الاقليمية ، بين الجنوب والشمال خاصة بين الساحل والمعاصرة تونس ، انطلاقا من تعارضات وتناقضات ثانوية يتحمل الحكام الحاليون المسؤولية الاولى والاخيرة عن نشوئها ، يستهدف تسخير سكان كل اقليم لتحقيق الطابع الشخصية لهذا الفريق او ذاك .



الحال

العلاقات الهنديّة - الباكستانية

احتمالات الحرب والسعي لحل سلمي يمنع تطوّر الحركة الشعبيّة

تصاعد التوتر في الأسابيع الأخيرة ، على الحدود الهنديّة - الباكستانية ، ونوّلت التهديدات من الجانبين مما بات يهدد بانفجار الوضع على نطاق واسع . وقد صرح وزير الدفاع الهندي : بأن الهند لن تنسحب من الأراضي الباكستانية التي قد تحتلها الجانبين وحذر بأن الهند لن تنسحب من مواقعها الحالية الشرقية . ومساء السبت ٢٢ تشرين الأول أذاعت أنديرا غاندي بيانا إلى الأمة دعيت فيه الشعب إلى ضبط الأعصاب والوحدة الوطنية . كما صدرت أوامر التعبئة على الجبهة الهنديّة .

ومن جهة أخرى ، هدد الجنرال يحيى خان بشن الحرب ضد الهند إذا ما استمرت هذه بمساعدة نوار بنغلادش ، وتعتبر الباكستان ان الهند تتدخل في الشؤون الداخلية للباكستان ، وأنها ترمي الحركة الانفصالية التي يقودها حزب رابطة عوامي . هذا وسط أبناء تتحدث عن وساطة سوفيانية لحصل النزاع بين الطرفين ومنع اندلاع الحرب .

ويبدو واضحا ان النقطة الرئيسية التي صعدت التوتر في العلاقات الهنديّة - الباكستانية كانت قضية بنغلادش . فينبغي بإلحاق الجيش الحكومي الباكستاني الفخيلين بالقمع والقهر ، تقف الهند في مساندة زعماء حزب رابطة عوامي ، الذين أعلنوا الثورة على حكومتهم وفروا إلى الهند .

والباكستان كالحند ، بلدان يتولى السلطة فيها تحالف بين البرجوازية الكبيرة ، والملايين الفقراء ، إلا ان درجة اهتيمها بالنسبة للامبريالية العالمية تختلف اختلافا واضحا . فالحند هي البلد ذو الـ ٥٠٠ مليون نسمة ، التي يعتبرها أحد الاقتصاديين الأميركيين : « غاليبريت » إحدى الفئات الاستراتيجية في العالم بالنسبة للولايات المتحدة (الركزان الاخران هما البرازيل ونيجيريا) إلى جانب ذلك فإن الهند هي مركز رئيسي بمصاد للثورة ، فهي من جهة تقدم للمال الثالث مثلا « للتطور السلمي » ومن جهة أخرى فهي قاعدة ضد الصين .

واليوم وبعد انفجار الوضع في «بنغلادش» وتقام الحركة الانفصالية المتفرقة من الهند والتي يقودها حزب رابطة عوامي . فإن كلا النظامين الهندي والباكستاني وقع في مأزق يريد الخلاص منه . فالهند تخشى تطور الوضع في بنغال الشرقية إلى حرب شعبية يقوم بها الفلاحون الفقراء ، مما سيغير تأثيره إلى

عشرات الآلاف من القتلى والجرحى ونزوح أكثر من ٩ ملايين إلى الهند . إذا كان ذلك هو موقف الجماهير في بنغلادش فإن قيادة حزب عوامي بدت مترددة في طلب الانفصال مع بداية الحركة كما أنها عجزت ، بحكم طبيعتها الطبقية عن تعبئة الجماهير وتحضيرها لخوض حرب شعبية فعليه ، من جهة أخرى . موقف عوامي من الحركات الثورية في المنطقة (حركة الكساليين مثلا) لا يقل رجعية وعداء عن موقف الانظمة الهنديّة والباكستانية . وبغض النظر عن مدى الارتباط المباشر بين قيادة عوامي والنظام الهندي ، وهو ارتباط تؤكد أدلة كثيرة ، فإن طبيعة هذه القيادة تجعلها مدفوعة إلى التحالف مع الهند وإلى التبعية لها .

ويلخص ذلك المآزق المزيج الذي تواجهه الحركة الشعبية في بنغلادش :

— من جهة القيادة البرجوازية المعاصرة عن تطويرها وتدعيمها .

— من جهة أخرى ، ارتباطها بوضع خارجي لا تسيطر عليه . والمسألة هنا تعدى قضية القيادة الداخلية . فيبنغلادش محاظة بالهند من معظم جوانبها . ووضعها الاقتصادي لا يتيح لها مجالا واسعا من حرية الحركة . بالتحالي ، وفي مواجهة جيوش باكستان الغريبة ، فإن بنغلادش تسجد نفسها معرضة ، بمسورة موضوعية ، للتويع تدريجيا تحت السيطرة الهنديّة . نتيجة ذلك سوف تكون إجهاض حركة التحرر الوطني وتدعيم مكانة الهند الاستعمارية وبالتالي تدعيم الاستعمار الأمريكي في المنطقة .

ذلك يغسر الموقف الصيني من المسألة . فمن السداجة تصور أن الصين اختارت تدعيم نظام رجعي في وجه حركة تحرر وطني . فمثل هذا التقييم للموقف الصيني يتجاهل تعقيدات مسألة بنغلادش والظروف المحيطية بها ، والدور الذي تلعبه الصين في مجابهة النظام الرجعي الهندي الذي يلعب دورا استعماري واضحا في المنطقة . هذا إلى جانب أدرك الصين لطبيعة القيادة الحالية لحركة عوامي وحودها الطبقية والوطنية . لكن يرغم ذلك كله ، وبرغم ان الموقف الصيني كان أساسه موقف مجابهة للزعامة التوسيمية الهنديّة ، ذات الصلة الوثيقة بالامبريالية الأمريكية ، فإن الموقف الصيني يبقى موقفا خاطئا ووحيد الجانب إذ جعل الصين في موقف الرض لحق شعب بنغلادش في تقرير المصير ، هذا الحق الذي لا سبيل ، من وجهة نظر ثورية ، إلى المساومة عليه .

في مواجهة هذا المآزق المزيج ، ما هي احتمالات تطور الوضع ؟ بالنسبة لمسألة القيادة الداخلية يبدو أن صف القمع الباكستاني ينسج مجالا لبروز قيادات أكثر جديرة من القيادات الحالية على مستوى مدنى طويل ، وهو ما اشارت إليه أعضاؤها مؤخرا . كذلك يدخل في هذا الصدد الطلب الذي وجهته « حكومة بنغلادش » إلى حكومة الصين الشعبية طالبة مساعدتها ، الأمر الذي قد يشير إلى زيادة نقل العناصر الثورية في الحركة .

من جهة أخرى فإن تطور الوضع في الهند نفسها بعد ازدياد الأزمة الاقتصادية هذا العام ، واحتمال تأزم الأوضاع الداخلية وخاصة في البنغال الهنديّة سوف يؤثر تأثيرا بالغا في أفاق التطور المتوقعة أمام بنغلادش .

في أوضاع المجتمع اللبناني طوال الخمسينات وأوائل الستينات . فقد جرت الحركة العامة التي غيرت هذ الأوضاع . مما غير موضعها أو موضع قسم كبير من عناصرها من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية . فالعناصر البرجوازية الصغيرة الكادحة ، أو العناصر العمالية ، جعلها اتساع سوق العمل النسبي ، وانفتاح باب الإدارة لفترة من الزمن ، وإمكانات الانتقال من العمل المأجور إلى الإنتاج الصغير المستقل ، حملتها هذه الظواهر على الانخراط في دورة الرأسمالية التجارية المصرفية . فانقذها ذلك ما كان يغذي تناقضها مع النظام القائم : استقلالها الفاضح أو هامشيتها في مجتمع غير نفاكس بعد .

— كانت أزمة ١٩٥٨ بعد شراء السلاح الشيعي ، وتأميم السويدي ، وتأميم مصانع اجنبية في مصر والوحدة السورية - المصرية و ١٤ تموز العراقي ... قمة مرحلة الصدام بين الحركة التحررية العربية والسيطرة الاستعمارية على المنطقة . وتلت هذه المرحلة ، خلال سنوات ، فترة وثاق عربي - اميركي « عم على اثرها « هدوء » شبه تام في المنطقة كلها » وكان الاتفاق الذي ادى إلى انتخاب فؤاد شهاب من بوادر التحايش الأولي . مما جعل جماهير ناصرية واسعة على مهانة الحكم الشهابي ، قبل اقدام بعض فئاته على التعاون الصريح والعمالة ، لكن هذا الانتقال من صف الوطني عن كسر وصاية الانقلاب التقليدي ، وعن الاستقلال عن التوازن الطائفي الحالي . وهو عجز كشفه أكثر ، موقع الثوريين في المدن ، ونهار الزدحام التجاري الذي عرف اوجه في هذه المدن بالذات . وما يصح على الجماهير الناصرية يصح على قسم كبير من قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي وقواعد حركة القوميين العرب . وجد حزب البعث (قبل ان يصبح احزابا) قواعد الفاعلة في المناطق الريفية (الجنوب المتأخم فلسطين ، البتاع الشرقي والشمالى ...) في اواسط صفراء المتقين ذوي الاصول الريفية . هؤلاء ايضا ظاهرت موجة اتساع السوق الرأسمالية . ولكن ما يكتنف تراجع القوى الوطنية (الدعوى بالقومية) إلا بعد الانقلاب الانفصالي فسي سوريا : فانفتحت هذه القوى (وهي أصلا ما تكن متجانسة لبنانيا) . وازداد انشقاقها عمقا بعد فشل محادثا الوحدة ، وقضاء البعث على الحالة الانقلابية الناصرية التي قامت في ١٨ تموز ١٩٦٢ . وكان الصراع العراقي - المصري في المرحلة « اليسارية » لحكم عبد الكريم قاسم قد سلخ « الشيوعيين » عن الكتل « القومي » فجاء خطاب عبد الناصر في الاستكبرية والذي سبق أوسع موجة اعتقال عرفها الشيوعيون المحروين ، عام ١٩٥٩ ، بعين الحرب على « الشيوعيين » وبقيصهم عن التيار الواسع الذي ولد في حرارة الحركة الوطنية المعادية للامبريالية .. في وجه حكم متباكس تحمله رأسمالية تجتاز مرحلة نمو تقنع تناقضاتها ، وكان التيار الديمقراطي الوطني في أزمة .

— وزاد في عمق هذه الأزمة ، السياسية ، انتهازية ايدولوجية وثيقة الصلة بالتحريفية السوفياتية ، وبنظرتها للحركة التحرر فسي المستعمرات السابقة . فالشهابية قدمت نفسها ، في كتابات عدد من الصحفيين وموظفي الاعلام ، إدارة عصريّة تتحد على الخطوط وتعد من وجهاء سياسيين طائفيين وتحارب انقلاب يمين ١٩٥٨ ... لم يكن الحزب « الشيوعي » اللبناني بحاجة إلى أكثر من هذا الاعلان المبني حتى يعرف في « البرنامج » الشهابي - الذي لم يتجاوز مشاريع ميزانيات ذات مظهر الانحياز - إلى بشأن طريق « لراسمالي » للتطور الاقتصادي والاجتماعي . وكان برنامج آذار ١٩٦٥ الشهير الذي يبع فيه الحزب بياناً وزيراً للحكم بين كيف يمكن جمع الشرائب لتحويل مشاريع أممية خرافية تقضي للعودة إلى العمل . هذه التحركات الجزئية ،

إلى « لا رأسمالية » كانت أضغاث حلم نهاية شهاب ... ولم يكن ايدولوجيو الناصرية بحاجة إلى أكثر من الاعلانات الشهابية ، كي يواكبوا التيار الذي عاد لثلاث حول الشهابية الناصرية . صيف ١٩٦٤ ، عند معركة التجديد ، ولعب كمال جنبلاط الذي كان سلاحا طبقيا قاسيا على الطبقة العاملة اللبنانية لمع جنبلاط دور زعيم التيار الوطني الجديد وانضم « الشيوعيون » إلى التيار بعد المصالحة الناصرية السوفياتية ، خريف ١٩٦٤ ، لدى زيارة خروتشوف إلى مصر . كان تشكيل « جبهة الاحزاب والهيئات والشخصيات التقدمية » ، خريف ١٩٦٥ ، مصبا للظواهر التي عصفها ، والتي تلقى عنده محاولة الضغط على حكم وطني تقديمي يتغير « دعمه » في رأي اطراف الجبهة .

— عمل اتساع الرأسمالية (في مرحلة نمو العلاقات الإمبريالية) على خنوت التناقضات الطبقية في المجتمع اللبناني . فالتكاثف التقليدي الذي ينمط في العلاقات الطائفية والمحلية ولد كاحدا داخليا ضمن الطبقة العاملة اللبنانية نفسها . بعد المعارك الموحدة التي خاضتها الطبقة العاملة - التي ارميتمنا ، معارك تلكت بفرض قانون العمل ، عيقت السلطة ، بمساعدة الاطباء السياسيين ، على تغيت وحدة نضال الطبقة العاملة اللبنانية . فدمعت عددا من الاثلاث لتشكيل نقابات متعددة ، ومنها بالدم وحضنتها وبعيت الانقسامات اللبنانية التقليدية حول الاثلاث ونقائهم . ولا شك أنه قد ساهم في الحركة الوطنية إلى التعاون والتحالف مع الادارة الشهابية كان الفتح الطبيعي للتيار الوطني عن كسر وصاية الانقلاب التقليدي ، وعن الاستقلال عن التوازن الطائفي الحالي . وهو عجز كشفه أكثر ، موقع الثوريين في المدن ، ونهار الزدحام التجاري الذي عرف اوجه في هذه المدن بالذات . وما يصح على الجماهير الناصرية يصح على قسم كبير من قواعد حزب البعث العربي الاشتراكي وقواعد حركة القوميين العرب . وجد حزب البعث (قبل ان يصبح احزابا) قواعد الفاعلة في المناطق الريفية (الجنوب المتأخم فلسطين ، البتاع الشرقي والشمالى ...) في اواسط صفراء المتقين ذوي الاصول الريفية . هؤلاء ايضا ظاهرت موجة اتساع السوق الرأسمالية . ولكن ما يكتنف تراجع القوى الوطنية (الدعوى بالقومية) إلا بعد الانقلاب الانفصالي فسي سوريا : فانفتحت هذه القوى (وهي أصلا ما تكن متجانسة لبنانيا) . وازداد انشقاقها عمقا بعد فشل محادثا الوحدة ، وقضاء البعث على الحالة الانقلابية الناصرية التي قامت في ١٨ تموز ١٩٦٢ . وكان الصراع العراقي - المصري في المرحلة « اليسارية » لحكم عبد الكريم قاسم قد سلخ « الشيوعيين » عن الكتل « القومي » فجاء خطاب عبد الناصر في الاستكبرية والذي سبق أوسع موجة اعتقال عرفها الشيوعيون المحروين ، عام ١٩٥٩ ، بعين الحرب على « الشيوعيين » وبقيصهم عن التيار الواسع الذي ولد في حرارة الحركة الوطنية المعادية للامبريالية .. في وجه حكم متباكس تحمله رأسمالية تجتاز مرحلة نمو تقنع تناقضاتها ، وكان التيار الديمقراطي الوطني في أزمة .

— وزاد في عمق هذه الأزمة ، السياسية ، انتهازية ايدولوجية وثيقة الصلة بالتحريفية السوفياتية ، وبنظرتها للحركة التحرر فسي المستعمرات السابقة . فالشهابية قدمت نفسها ، في كتابات عدد من الصحفيين وموظفي الاعلام ، إدارة عصريّة تتحد على الخطوط وتعد من وجهاء سياسيين طائفيين وتحارب انقلاب يمين ١٩٥٨ ... لم يكن الحزب « الشيوعي » اللبناني بحاجة إلى أكثر من هذا الاعلان المبني حتى يعرف في « البرنامج » الشهابي - الذي لم يتجاوز مشاريع ميزانيات ذات مظهر الانحياز - إلى بشأن طريق « لراسمالي » للتطور الاقتصادي والاجتماعي . وكان برنامج آذار ١٩٦٥ الشهير الذي يبع فيه الحزب بياناً وزيراً للحكم بين كيف يمكن جمع الشرائب لتحويل مشاريع أممية خرافية تقضي للعودة إلى العمل . هذه التحركات الجزئية ،

كان من السهل قمعها لا سيما عندما كانت تتم في صناعات لا تتطلب يدا عاملة ماهرة ، أو مراقب يمكن مدحا بسهولة بعاملين يعمسون غياب الضربين . لذلك كانت حركة عمال ومستخدمي صناعة البترول صيف ١٩٦٤ ، ظاهرة جديدة . فصناعة البترول متشابكة معتمدة المراقب يتطلب بعضها خبرة لا يمكن الاستغناء عنها . وطالب المضربون بزيادة في الاجر شهرية ، تجمع في صندوق خاص لتشكيل شهرا ثالث عشر فكان هذا الطلب المرن عاملا في توحيد صفوف المضربين مما شل تموين البلد بالمحروقات ، من الطائرات إلى السيارات الخاصة . وتم الاضراب بقيادة مبادرة استطاعت ان تكسر الطرق السذي حاولت السلطة وشركات البترول ان تضربيه حولها ، بتوحيد موقف العمال والمستخدمين ، حتى في وجه التفتايات الأخرى . في وجه هذا الحزب لم يجد ضغط السلطة ، كما لم تجد التشريعات العمالية الجديدة ، في الوساطة والتحكيم ، فانحسر الاضراب . وشكلت نقابات البترول اتحادا منفصلا .

مع انكسار قبضة شهاب ، في اواخر صيف ١٩٦٤ ، عرفت الطبقة العاملة حركة مطلبية واسعة ، هي اوسع حركة منذ سنوات . وكان رفع الاجور بالإضافة إلى فرض حد أدنى لها ، مطلبيا للرئيسيين . بينما انطلقت الحركة بمطالب تتراوح بين ٨ و ١٥ بالمئة في نسبة الزيادة ، انتهت عند ٢٫٥٨ بالمئة . طوال المعركة ، التي رافقها تهديد بالاضراب والانسحابات العمالية واقامية مهرجانات خاطية ، كانت المفاوضات تتم بين القيادات والسلطة ، بواسطة جنبلاط والفيت المسيرة التي كان مقروا ان تتم عند انعقاد جلسة مجلس النواب لقتل مشروع زيادة الاجور ونسبتها ، بناء على طلب مباشر من المكتب الثاني . وانتهت المعركة بالحصول على نسبة زيادة أقل بكثير من النسبة المطلوبة . ويجمع بين هذه الامثلة قاسم مشترك اساسي امتد فعلة طويلا وما زال ، هو انصباغ التحركات العمالية والمطلبية على زيادة الاجور المباشرة . وبغير هذه الوجهة بدو ارتفاع متسارع للاسعار نتج عن ازدياد نسبة السلع المستوردة من الاستهلاك المعادي . وهذه السلع نتج في نظام اقتصادي يمانسي تضخما ماليا مرضيا يقوم على ارتفاع الاسعار . فالتجارة اللبنانية تستورد سلعا ترتفع اسعارها باستمرار . يدفع اللبناني زيادة الزيادة التي تصيب العمال وصغار

نتمة : اتحاد الجامعة اللبنانية أمام محاولات ضربه

المختلفة تضع امام الحركة الطلابية مهمة حسم هذا التناقض لصالحها ، وهذا ينتج مهامها أخرى .

فالدولة سوف تمهد إلى استقلال تناقضات وضع الحركة الطلابية كي تنفذ خطتها وهي لن تتوانى لحظة عن شق الحركة الطلابية وضرب الاتحاد . أما بشله أو بالتمسك على ايجاد اتصالات عميلة لها في صفوف الحركة الطلابية ، وهي حتما ستجد في صفوف الحركة الطلابية قوى مستعدة لان تضع إمكاناتها طوعا بخفتها لتنفيذ أحد الاتجاهين (الكتائب - القوى) فتستعمل على استقلال تناقضات الاتحاد للارتداد عليه وضربه وهي قد بدأت فعلا ومنذ التحرك الماضي بالقيام بدورها هذا .

مجاهبة هذه الخطة ، لا يمكن ان تتم إلا عبر تأمين وحدة فعليه للحركة الطلابية ، أو السير خطرت على هذا الطريق .

فوضع الحركة الطلابية في خنادق المواجهة لا يمكن ان يتم بصورة حكيمه وانما هو اختيار

المستخدمين والفلاحين أكثر مما تصيب الفئات الأخرى ، لصف دخل هؤلاء (اضراب الكهرياء صيف ١٩٦٦) . وأكثر الطلاب تقدما طرحتها عمال ومستخدمو المصالح المستقلة ، فنارلت التفتيت في ملك دائم ، وتدرج الاجور داخل هذا الملك ، لكن هذا المطلب لم ينتقل إلى فئات عمالية ثانية . فبقيت مسألة الاجور لا تطرح في إطار يستطيع توحيد مختلف الفئات العمالية وتكتيلها . أما المطلب المتقدم الآخر فقد ارتدت شكلا فرديا : في مطالب ثقلية بمستخدمي المصارف ، نهاية صيف ١٩٦٦ ، ادرجت النقابة طلبا بمنحة مدرسية لإنشاء المستخدمين ببقية . ٥٠٠ ليرة لكل ولد . اذا كان المطلب يشير إلى طرح قضية التعليم ، وإلى ضرورة ان يتحمل اعيان الذين يستغلون قوة العمل فإن شكل التحقيق المطلوب - النشة الفردية - ينسف جماعية المشكلة التي يحتملها تعميم التعليم ومجانته .

لم تطرح الحركة العمالية ، بمطالبها ومعاركها ، قضايا تؤدي إلى صراع حاد مع النظام وعلاقته . وانخرطت فئات واسعة من البرجوازية الصغيرة فيمراقب النظام وعلاقته . ونمتت الحركة الوطنية في مرحلة تراجع عامة . كانت جبهة الاحزاب نتاج هذه الأوضاع كلها . واذا كانت الامكانات العميلة لحركة وطنية ديمقراطية ناشطة ، غير موفرة ، فإن الجبهة لم تستطع حتى ان تمسك الامكانات المتواضعة المتوفرة . . . فقد كان تخليها العمالي كاملا : من الحركة المطلبية خريف ١٩٦٤ ، إلى اضراب مصلحة الكهرياء صيف ١٩٦٦ لعبت عناصر الجبهة ، مستقلة او متفكة ، دورا انتهازيا يمينيا ، قدم على الدوام مصلحة أكثر اطراف التحالف تخلفا وانتهازية - جنبلاط - على مصلحة النضال العمالي . وكان التخلي الماركسي - اللينيني الذي يشد على دور الممارسة العمالية والجماعية في خلق شروط التغيير ، بايديولوجية تفكرواوية فارغة تلقي الصراع الطبقي . بذلك لعبت الحركة الديمقراطية المنظمة دورا واضحا في تكتيد التراجع الجماهيري العام . وهي ، بالطبع ، لم تعمل شيئا اطلاقا كي تهزم شروط تهضة نضالية جديدة ، في ظروف أكثر مؤاتة . وهذا ما تم بالفعل ، ففي ظروف أفضل بكثير ، مثل ظروف ١٩٧٠ - ١٩٧١ ، استمرت عناصر الجبهة السابقة تلعب الدور الانتهازي نفسه .

« البقية في العدد القادم »

المفاوضون في جده .. على طريق التسليم بصيغة إنهاء حركة المقاومة

حملة واسعة في الأوساط الوطنية الفلسطينية ضد مواقف الاستسلام



الجهة الشعبية الديمقراطية

ورقة عمل مصرية - أردنية تفرض تنازلات شاملة لصالح الرجعية في عمان
« مشروع المصالحة الجديدة » خروج كامل عن ميثاق المنظمة وقرارات المجلس الوطني

الحركة المطلوبة بعد مواجهة ٢٥ أيار الماضي

مهمات النضال العمالي في المرحلة الراهنة

إضراب المصالح المستقلة

النقابات تعذر من الدولة .. وعمال المصالح يبقون على هامش المشاركة الفعلية

كواليس الوساطة العربية ومفاوضات جده المقبلة هل يرضخ المفاوضون بأسم المقاومة لشروط النظام الأردني؟

رغم الفضل الرسمي الذي انتهت اليه المفاوضات جده السابقة بشرف الوسيط المصري - السعودي خلال النصف الثاني من شهر ايلول الفائت ، فإن النظام الأردني استطاع باستدراجه الطرف الفلسطيني الى تلك المفاوضات تحقيق جملة مكاسب هامة .

فقبل مغلقين لمنظمة التحرير بالحوار مع الحكم الأردني كان يمثل خطوه تراجع اساسيه عن مقررات اللجنة التنفيذية المتخذة في اعقاب الجازر التي نظمتها السلطة ضد الفدائيين في جرش . وهي المقررات التي اعلنت رفض اي حوار مع النظام الأردني وطالبت في المذكرة التي قدمتها اللجنة التنفيذية الى الحكومات العربية في ٢٠ تموز الماضي بتنفيذ بند العقوبات المنصوص عليه في اتفاقية القاهرة حيال الطرف المسؤول عن نقض الاتفاقية او الخروج عليها !

لقد اتاح القبول بالحوار للنظام الأردني فرصة الحضور الى جده من مواقع القوة التي احتلها بعد ان نفذ مخططة التصوي كايلا . ومن هنا لم يكن مفاجئا ان ينهي الوفد الأردني مفاوضات جده بالمذكرة التي قدمها الى الملك فيصل وفيها يرفض ان تدور المفاوضات في ظل التقييد باتفاقيتي القاهرة وعمان وان يكون هدفها بحث الاجراءات التطبيقية لنصوص الاتفاقيتين المذكورتين وليس الخروج باتفاقية جديدة . قالت مذكرة الوفد الأردني : « ... ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها إيقاف القتال . وقد استنفذت اغراضها وبالتالي فإن العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا ... اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد ان تكون أردنية المنشأ والهدف والولاء ... ان هدف الأردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

لقد كان تشديد النظام الأردني على تجاوز اتفاقية عمان يعكس رغبته في الخلاص من اليبود التي تضمنتها تلك الاتفاقية « لصالح » المقاومة بفعل الضغوط العربية التي مارسها مؤتمر القمة في نهاية ايلول ١٩٧٠ واكملت لجنة الباهي الادغم فيما بعد كي لا يقطف النظام الأردني ثمار الجزرة تصفية كاملة للمقاومة .

كانت اتفاقية عمان تنص على ان منظومة التحرير بلحتها التنفيذية ، هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . وكانت تلك هي المرة الاولى التي يضع فيها الملك حسين توقيعهم على وثيقة تتضمن تحديدا لتمثيل الشعب الفلسطيني بغير المرش الهاشمي .

وكانت اتفاقية عمان تتضمن بنودا تركز حق المقاومة بمتابعة عمل التهيئة الجماهيرية ، الاعلامية والتنظيمية ، بحيث لا تكون مجرد عمل فدائي عسكري بحت .

ولقد اعطت اتفاقية عمان للمقاومة الحق بمتابعة عملها العسكري على قاعدة تواجد ونشاط الفدائيين في المناطق الواقعة غرب الطريق الرئيسي الممتد من الرمثاء الى عمان . اما المناطق الواقعة شرق هذا الطريق الرئيسي فاعتبرت

مناطق تموين وتدريب فقط لا يحق للمقاومة انشاء قواعد عسكرية فيها . ولم تتضمن اتفاقية عمان اي نص حول القاء الميليشيا رغم ان الملك حسين كان قد طالب بالقائها أثناء انعقاد مؤتمر الملوك والرؤساء العرب ابان مجزرة ايلول لكن المفاوض الفلسطيني رفض هذا الطلب آنذاك .

ذلك كله يوضح بواعث اصرار النظام الأردني على تجاوز اتفاقية عمان والحديث عن وضع اتفاقية جديدة « لتنظيم العلاقة بين المقاومة والسلطة » . فمفسد اتفاقية عمان ينسف في الحقيقة آخر ما تبقى للمقاومة من مواقع عمل في الساحة الأردنية .

ومن هنا كان رفض الوفد الفلسطيني المفاوضات في جده للمذكرة الأردنية وللبنط الذي حملته . لكن رفض المذكرة لم يكن هو الامر الجوهري . فمجرد قبول وفد اللجنة التنفيذية بالحوار مع النظام الأردني وتمكينه من الادلاء بشروطه الجديدة من مواقع القوة التي احتلها بعد اكمال مخططه التصوي ، كان معناه ان الوفد قد وضع نفسه - والمقاومة - على طريق التراجع بصرف النظر عن المواقف اللغظية الانية والتشدد المؤقت . وهو الامر الذي اثبتته مجريات الواقع فيما بعد .

خلال الاسبوع الذي سبق سفر وصفي التل الى السعودية جرت اتصالات اردنية - مصرية انتهت باتفاق الطرفين على « ورقة عمل » جديدة لاستئناف الوساطة والمفاوضات بين المقاومة والنظام الأردني . وفي ورقة العمل الجديدة لم تعد المسألة مسألة نقاش لوسائل واشكال تنفيذ اتفاقية عمان ، بل نصت الورقة على ضرورة وضع اتفاقية جديدة تنطبق على المفاوضات الجديدة . وحمل وصفي التل الورقة المصرية الأردنية لئلا موافقة الملك فيصل على مضمونها « بعد التشاور مع المقاومة » . ومن هنا طلبت السعودية حضور وفد برئاسة ياسر عرفات شخصيا للحصول منه على جواب نهائي بهذا الصدد . ووضعت السعودية ارضى الدخول في البحث على قاعدة الورقة الأردنية المصرية ليكون بمثابة ورقة رديفة . وحين ذهب الوفد الذي طلبه الملك فيصل الى السعودية . قبيل الدخول في البحث على قاعدة « الاوراق الجديدة » اي انه تنازل ضمنا عن اتفاقية عمان ووافق على التفاوض باتجاه اتفاق جديد « ينبثق عن اتفاقية عمان » .

بنك سجل الذين تراجعوا في الاصل بقبولهم الذهاب الى مفاوضات جده خلال ايلول الفائت ، خطوة التراجع الجديدة الحاسمة بقبولهم استئناف المفاوضات خارج اطار اتفاقية عمان هذه المرة . هل يشكل ذلك الحلقة الأخيرة في سلسلة التراجعات ؟ بالتأكيد لا .

فالذين قبلوا بمنطق الوساطة العربية والمفاوضات مع النظام الأردني ، ان يستطيعوا ايقاف تيار التنازلات الجوهرية المتتابعة ، لان ذلك هو من صلب المنطق نفسه .

ورغم ان « التقارب في وجهات النظر » بين الاطراف المعنية : الأردن والسعودية ومصر والطرف الفلسطيني ، لم يتعد حتى الآن حدود